بناء ثقافة حقوق الإنسان ومؤسساتها

يعرّف كل مجتمع حقوق الإنسان بطريقة تختلف قليلاً عن الآخر، حيث يتشكل التعريف طبقاً للتقاليد والثقافة والحقائق الاقتصادية، إلا أن أي مجتمع، بغض النظر عن قيمه، يحتاج إلى مكان عام يستطيع فيه الأفراد والوكالات الحكومية والمؤسسات المدنية والناس والجماعات على اختلاف مشاربها المشاركة في المسؤولية من أجل تحقيق المصلحة الجماعية، ومن أجل وضع أنظمة السلوك والأوضاع المقبولين.

ويمكننا أن نطلق على هذا اسم المجتمع المدني كما يمكننا أن نسميه الميدان أو المجال العام. إن هذا هو المكان الذي تتوفر لنا فيه فرصة بناء الثقافات والمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان – مبدئياً في الغرب – يكون هذا الحيز العام قوياً، إلا أنه ليس آمناً كلياً من التعرض للانتهاك. وفي أماكن أخرى من العالم يكون هذا الحيز موجوداً، إلا أنه لم يصبح بعد جزءاً دائماً من الحياة اليومية للشعب. ويكون هذا الحيز العام ضعيفاً جداً لدى مجتمعات معينة؛ كالمبالغة في التنظيم من جانب الدولة، بحيث يتم الضغط بشدة على الأفراد الذين بدورهم يتراجعون ويختبأون في خضم حياتهم بدلاً من الاندماج. فبدون هذا المجتمع المدني، وبدون هذا الحيز العام فإنه لن يوجد نشاط مدني بحيث تصبح الحقوق المدنية قضية اعتباطية.

ولكن، وكما سيتضح لك في هذا الفصل، هناك المزيد والمزيد من الناس الذين يتفاعلون ويعملون من أجل تقدم وحماية حقوق الإنسان محلياً وقومياً ودولياً. فهم يستخدمون تكتيكات جديدة لتقوية ذلك الحيز العام وبناء ثقافات قوية في مجال حقوق الإنسان. إن بعضهم يبدأ صغيراً – في مدارسهم أو في حكومات القرى أو في التركيز على قضية واحدة – إلا أن الناس إذا ما حققوا بنجاح أهدافاً متواضعة فإنه سيصبح لديهم الروح كي يجرؤوا على القيام بشيء أكبر أو شيء أفضل. وهذا هو المجال الذي تستطيع التكتيكات الجديدة أن تلعب من خلاله دوراً حاسماً، بحيث توفر للناس أدوات يحتاجونها للمضي قُدماً خطوة أخرى على الطريق.

– مورات بلج
الرئيس
مجلس مواطني هلسنكي
اسطنبول – تركيا

المدافعون عن حقوق الإنسان يأتون بأشكال متعددة، أكانوا يعملون للتخفيف من الجوع أو لتنظيف البيئة أو لتنقية أجواء السياسة، وسواء أكان تركيزهم على الأطفال أو النساء أو الأقليات، فإن الخيط المشترك بينهم هو أنهم جميعاً يعملون لبناء عالم يعيش فيه كافة البشر بكرامة وأمان.

وتعتبر الاتفاقيات الدولية والمواثيق والمعاهدات التي تم إبرامها خلال العقود القليلة الماضية خطوة إيجابية، إلا أنها وحدها غير كافية. ويحتاج الأفراد والمجتمعات أن يتفهموا الحقوق التي صنّفتها تلك الاتفاقيات كقوانين – فالحقوق، على سبيل المثال، تساوي الحماية أمام القانون أو حرية الحركة أو الحرية من التعذيب – وكيفية المطالبة بها.

وتتركز التكتيكات الأخرى التي يحتويها هذا الكتاب على الانتهاكات المتوقعة أو القائمة، أو على إصلاح الأذى الذي أحدثته انتهاكات الماضي. فالتكتيكات في هذا الجزء وفي القسم الأكبر منها هي طرق طويلة الأمد تقوي ثقافة حقوق الإنسان واحترامها. وهي تحقق هذا من خلال دمج أشخاص ومجموعات جديدة في العمل من أجل حقوق الإنسان الذي لا يزيد فقط مما نستطيع تحقيقه بل يضفي أيضاً الشرعية على الحركة. وهم يفعلون هذا من خلال جمع الناس والجماعات المناسبة معاً والذين يستطيعون كحلفاء تحقيق أكثر من إجمالي عملهم كأفراد. وهم يفعلون هذا من خلال منح الناس المهارة التي يحتاجونها لإنجاز عملهم. وأخيراً، هم يفعلون هذا من خلال خلق وعي واسع بوجود تلك الحقوق وانتهاكها، ومن خلال إقناع الناس بالاعتراف بالانتهاك وتعريفه على أنه تصرف غير مقبول في العالم المتحضّر.

وتعالج بعض هذه التكتيكات مشكلة بعينها أو تركز على حق بعينه، إلا أن العديد منها لها هدف أوسع وهو بناء القاعدة والمؤسسات والتحالفات والوعي والمواقف التي تجعل بالإمكان حماية جميع حقوق الإنسان.

وتنقسم التكتيكات في هذا الفصل إلى أربعة أقسام:

1. تكتيكات بناء دوائر المناصرين لحقوق الإنسان التي تشرك جماعات جديدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
2. تكتيكات التعاون المستخدمة لتطوير شراكات جدية وفعالة من أجل التغيير.
3. تكتيكات بناء القدرات لاستحداث مؤسسات وأنظمة تدريب من أجل تعزيز حقوق الإنسان.
4. تكتيكات الوعي والتفهم من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

بناء دوائر المناصرين لحقوق الإنسان

تكون رسائل حقوق الإنسان موجهة في أحيان كثيرة إلى أناس على دراية فعلاً بهذه القضايا وممن عبروا فعلاً عن اهتمامهم ودعمهم لها. ويقوي الوصول إلى أشخاص جدد وإشراكهم في نشاطات حقوق الإنسان القدرة على القيام بعمل أكثر فعالية. وهو يجلب طاقة جديدة وآراء جديدة وموارد جديدة واتصالات جديدة. فكلما اختلفت نوعية المجموعة التي تعمل كمدافع عن قضية معينة كلما ازدادت قدرتها على التكيف مع التغيرات، وكلما أصبح من الأصعب على مرتكبي الانتهاكات الدفاع عن تصرفاتهم. وتخلق دائرة المناصرين المغايرة والنشطة حركة أكثر مرونة بكثير في مجال حقوق الإنسان.

وتشكل التكتيكات الواردة في هذا الجزء دوائر مناصرين جديدة لقضايا حقوق الإنسان. وتمتد هذه التكتيكات لتصل إلى الأفراد والجماعات ممن لم يكن لديهم أبداً فرصة المشاركة في هذه القضايا – شبان أو مشرعين محليين على سبيل المثال – أو الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة معينة داخل المجتمع كالزعماء الروحيين الذين لديهم سلطة قوية للتأثير على الآخرين وإشراكهم في هذه القضايا.

الشباب ضد الفاشية والعنصرية: استخدام الثقافة الشعبية لإشراك الشبان في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

تعتبر مجموعات النقاش والمنابر وورش العمل أدوات عامة للنهوض بالوعي تجاه قضية ما وإشراك أناس جدد إلا أن هذه التكتيكات قد لا تكون دينامية بما فيه الكفاية لاستقطاب اهتمام جماعات مستهدفة معينة – أي فئة الشباب. ولقد نجحت منظمة في بولندا في توجيه الاهتمام إلى طريقتين فعالتين للوصول إلى الشباب وجلب انتباههم وذلك من خلال الموسيقى والرياضة.

لقد استخدمت منظمة نيجدي وييسيج (Nigdy Wiecej) (NW) والتي تعني (أبداً مرة أخرى) ثقافة الموسيقى الشعبية الدارجة (البوب) لبناء شبكة شبابية مناهضة للعنصرية في بولندا. وخلال حفلات الروك ومباريات كرة القدم تتمكن المنظمة من الوصول إلى أعداد كبير من لناس لتوعيتهم بالمشكلة. وتقوم المنظمة بعدئذ بإلحاق بعضهم بالشبكة التي تضم مراسلين يعملون على رصد نشاطات الجماعات الفاشية والعنصرية في بلداتهم والإبلاغ عنها.

وكجزء من حملة موسيقى الروك المناهضة للعنصرية تعمل المنظمة على تنظيم الحفلات الموسيقية ونشر مجموعات الأقراص المدمجة (CDs) لفرق بولونية وأجنبية معروفة. وخلال الحفلات الموسيقية وداخل علب الأقراص المدمجة تعمل المنظمة على تثقيف الحضور بخطورة مشكلة العنصرية في بولندا، كما تدعو الحضور إلى أن يصبحوا عاملين ناشطين من أجل التغيير الاجتماعي.

لقد كان مدرجات كرة القدم خاضعة تماماً تقريباً لسيطرة ثقافة فرعية مبنية على كراهية الأجانب دون سبب قبل أن تباشر المنظمة حملتها تحت شعار «دعونا نركل العنصرية خارج المدرجات». وتقوم المنظمة كجزء من الحملة بنشر مجلة ستاديون (Stadion) المناهضة للعنصرية وتوزيعها على هواة كرة القدم، كما قامت بإصدار قرص مدمج (CD)، وتنظم أيضاً مباريات في كرة القدم، وتوفر أعلاماً ومنشورات توزع أثناء المباريات لتأكيد حضورها أمام الجماعات الأخرى المناهضة للعنصرية.

ومن هذه الحملات التي تركز على فئة الشباب تمكنت المنظمة من تجنيد 150 مراسلاً متطوعاً كي يقوموا بالإبلاغ شهرياً عن النشاطات المتعلقة بالعنصرية وكراهية الأجانب داخل مجتمعاتهم. وتجمع المنظمة هذه التقارير وتنشرها في مجلتها الشهرية، كما توزعها على الصحافة البولندية والعالمية. وتساعد الشبكة وعملية النشر في زيادة الوعي بمشكلة العنصرية لدى أجزاء واسعة تتقاطع عبر المجتمع البولندي متجاوزة بذلك جمهور موسيقى الروك وكرة القدم لدى الشباب.

على الإنترنت

اقرأ المزيد حول الموضوع في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني: www.newtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action.

تستخدم منظمة نيجدي وييسيج ثقافة الموسيقى الشعبية الدارجة (البوب) لإشراك الشباب – وهم فئة متعاطفة إلا أنها كثيراً ما تكون بعيدة عن الاندماج في دائرة المناصرين لحقوق الإنسان – في الأعمال الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يتوقف عند الحفلات الموسيقية والرياضة. فعندما يعبر الناس للمرة الأولى عن اهتمامهم والتزامهم بالتطوع، تعمل المنظمة على التأكيد بأن لدى هؤلاء الفرصة للمشاركة بصورة أوسع. ويمكن اقتباس هذا التكتيك واستخدامه للتغلب على الشعور المتفشي بعدم المبالاة تجاه العديد من الأوضاع المغايرة، إلا أن المسألة ذاتها تبقى مهمة: إذ يتعين أن تصبح شيئاً يستطيع الشباب أن يشعروا بانتمائهم له أو شيئاً يمكن أن يمس حياتهم شخصياً.

" إن وجود مشاكل اجتماعية كالعنصرية وكراهية الأجانب كثيراً ما تنكره السلطات وأجهزة الإعلام الرئيسية في بولندا، تماماً كما هو الوضع في دول وسط وشرق أوروبا. "

– رافال بانكوفسكي، نيجدي وييسيج، بولندا

تحويل حقوق الإنسان إلى قضية محلية: إقرار معاهدات دولية على المستوى المحلي للتأثير على السياسة العامة وتعزيز مستويات حقوق الإنسان.

يشكل المشرعون دائرة مناصرين محتملة يمكن أن يكون لها نفوذ قوي، إلا أنهم نادراً ما يشاركون في نضالات حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان يكون المسؤولون المحليون غير معتادين على التفكير في عملهم من وجهة نظر حقوق الإنسان، حيث يتركز عملهم اليومي على التخطيط المنطقي للقرارات والتصاريح والموازنات. ويعمل معهد المرأة لتنمية القيادة (وايلد لحقوق الإنسان) مع الحكومة المحلية لمساعدة الموظفين على رؤية الدور الذي يمكن أن يلعبوه في تشكيل السياسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان. وهم يشاركون أيضاً المجتمعات المحلية والتي تعتبر الدوائر الانتخابية التي لها سلطة محاسبة هؤلاء المشرعين.

لقد استخدم معهد وايلد لحقوق الإنسان ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء التمييز ضد المرأة في الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

ففي 1966، بدا معهد وايلد بالدفاع عن أن تصبح سان فرانسيسكو أول مدينة أميركية تقر قانوناً يدعم مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وفي إطار قيام المعهد ببحث معايير حقوق الإنسان وعلاقتها بالتمييز ووضع نتائج ذات صلة بالمجتمع قابلة للقياس، عمل معهد وايلد على التعاون مع موظفي الحكومة والمواطنين وفئات الدفاع مركزاً على العنف الأسري والفقر وقضايا الصحة.

ولقد عقد معهد وايلد لحقوق الإنسان جلسة استماع تم خلالها تشجيع أعضاء المجتمع على تسجيل شهاداتهم الشخصية المتعلقة بحقوق المرأة والفتيات، وتعهدهم بالمحافظة على المبادئ التي تضمنتها الاتفاقية. ومن خلال جلسة الاستماع هذه، كان لدى هذه المجموعة الأمل في إعطاء أفراد المجتمع وموظفي البلدية دوراً قيادياً في العملية، بحيث يساعدونهم على الشعور بالالتزام شخصياً بمراقبة احترام مبادئ الاتفاقية داخل المدينة.

وقد تم تقديم إفادة حول الصلة الوثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بحياة النساء المحليات، تم تقديمها إلى موظفي الحكومة خلال جلسة استماع علنية في خريف 1997. وفي إبريل/ نيسان 1998 أصدرت البلدية أمراً يفرض على دوائر البلدية مراجعة الميزانيات وسياسات التوظيف وخدمات التوصيل في إطار نوع الجنس (ذكر/ أنثى) وحقوق الإنسان، وتخصيص الأموال لمساعدة تلك الدوائر على وضع هذا الأمر موضع التنفيذ ولقد دخل هذا الأمر مرحلة جديدة في 2003.

وتجاوباً مع الأمر، قامت حكومة بلدية سان فرانسيسكو بإجراء تحقيق شمل دوائر الأشغال العامة، ومراقبة الأحداث والبالغين والبيئة ومجلس التأجير ولجنة الفنون. ولقد قامت إدارات المدينة بالعديد من التغييرات حيث أوجدت، على سبيل المثال، وظائف غير تقليدية للنساء العاملات في البلدية، كما أضافت المزيد من الأضواء على وسائل الإنارة في الشوارع غير الآمنة.

ويعمل معهد وايلد لحقوق الإنسان الآن على توسيع نطاق نفوذه، حيث يوجه النصح للمنظمات العاملة في المدن عبر الولايات المتحدة حول كيفية تبني مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى مبادئ الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (CERD).

وقد يكون الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم خلال الاجتماعات العامة غير مدركين لأهمية تجاربهم من وجهة نظر حقوق الإنسان تماماً كالموظفين المحليين في سان فرانسيسكو الذين لم يفكروا أبداً بعملهم من وجهة نظر تلبية الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن معهد وايلد ساعدهم على وضع عملهم وتجاربهم ضمن ذلك الإطار، كما اجتذبهم للانخراط في حركة حقوق الإنسان.

ويمكن لهذا التكتيك أن يساعد على تغيير نمط التفكير الوطني بالتدريج، بحيث يؤدي في النهاية إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان ورصدها. وقد تقرر جماعات أخرى تعمل في قضايا مختلفة اختلافاً واسعاً بأن إيجاد مساندين وبناء قواعد تحظى بالشعبية على المستوى المحلي يمكن أن يساعدهم على إدخال تغييرات ملموسة على المستويين المحلي والعالمي.

محاربة وصمات العار الاجتماعية: إشراك الزعماء الروحيين في تشكيل السلوك تجاه المجموعات السكانية الموصومة بالعار.

في الكثير من المجتمعات يحتل الزعماء الروحيون مناصب تتمتع باحترام ونفوذ كبيرين. وينظر إليهم الناس كقدوة للسلوك ولما يتعين التمسك به من مستويات أخلاقية. وهنا يكافح الرهبان والراهبات البوذيون في التبت ضد وصمة عار مرض الإيدز من خلال بلورة سلوك تجاه المصابين بهذا المرض الذين كان بالإمكان نبذهم تماماً لولا جهود هؤلاء.

ويتولى مشروع سانغا ميتا (Sangha Metta Project) تدريب الرهبان والراهبات البوذيين، والرهبان والراهبات الجدد، على تقديم المساعدات العملية والروحية لمرضى الإيدز وعلى محاربة الخرافات والمفاهيم المغلوطة ووصمات العار التي تكتنف هذا المرض. ويوجد هذا البرنامج حالياً في كل من تايلاند وكمبوديا ولاوس وبورما وفيتنام وبوتان والصين ومنغوليا، ويتلقى مساعدات من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وأوس أيد ومعهد المجتمع المفتوح ومشروع بورما.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الإيدز مرضاً وبائياً في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ما زال هناك سوء فهم حول وسائل انتقال المرض مثلما هناك تمييز ضد من يحملون فيروس هذا المرض.

ولقد بدأ مشروع سانغا ميتا في 1997 على يد رهبان في تايلاند، حيث تركز المشروع على التعاليم الدينية للبوذية. وقد أصبح هذا المشروع مصدراً للإلهام والتدريب والمساعدة الفنية للتعبئة البوذية فيما يتعلق بالإيدز. ويعمل مشروع سانغا ميتا على ترتيب الحلقات الدراسية وورشات العمل، كما يعمل على تنظيم زيارات لنزل مرضى الإيدز من قِبَل الزعماء البوذيين وزعماء الديانات الأخرى. ويتعلم المشاركون خلال حلقات تدريب تستمر ما بين ثلاثة وخمسة أيام، وسائل الوقاية من المرض ونشر الوعي ومهارات وأدوات الإدارة الاجتماعية لتشجيع التسامح والرحمة. ويقومون مجتمعين بتقييم المشاكل في مجتمعاتهم والخطوات المحتملة لمكافحتها.

ويقوم الزعماء البوذيون بعدئذ ببلورة سلوك نحو أعضاء المجتمع المصابين بمرض الإيدز كالقيام مثلاً بتناول طعام أعدّه أشخاص يحملون المرض. إن هذا التصرف الرمزي والبسيط له تأثير قوي على أفراد المجتمع، حيث أنه يعمل على مواجهة المخاوف المتعلقة بانتقال المرض من شخص لآخر. ويقوم الرهبان أيضاً بترؤس جلسات تأمّل لمرضى

الإيدز، كما يقومون بزيارتهم في منازلهم وتثقيف الصغار حول الإيدز والعناية بالأطفال الذين فقدوا ذويهم نتيجة الإصابة بهذا المرض.

ويعمل الرهبان والراهبات ممن يتعاونون مع سانغا ميتا على المساعدة في إقناع أعضاء في مجتمعهم على تعزيز واحترام حقوق الإنسان من خلال بلورة السلوك – القبول والتسامح تجاه مجموعة من الأشخاص المنبوذين بشكل تقليدي. وتمثل دور العبادة في آسيا القلب الروحي للقرى كما ينظر القرويون إلى الرهبان والراهبات على أنهم معلمون محترمون وأهل للثقة وأمثولة لأنقى حياة يعيشها البوذيون. ولقد تعوّد الناس على أن ينظروا إليهم كأنموذج للسلوك السوي. وفي الوقت الذي لا يبدو فيه هذا واضحاً في ديانات أو ثقافات أخرى، إلا أن الكثير من الناس يتوجهون لزعمائهم الروحيين طلباً للإرشاد حول كيفية التصرف. ويتمتع هؤلاء الزعماء بسلطة تمكّنهم من إشراك أناس جدد في عملية ترويج حقوق الإنسان.

لقد اجتازت سانغا ماتا الآن العوائق الدينية، وهي تقوم الآن بتنظيم ورش عمل وتدريب زعماء من الديانات المسيحية والهندوسية والإسلامية أيضاً.

كيف يمكنك تعبئة زعماء محترمين في مجتمعك؟

> لقد تحدثت لرهبان حول الدور الذي يمكنهم أن يلعبوه فيما يتعلق بمرض الإيدز. ولقد طلبت منهم تقديم آرائهم وتدارست معهم النصوص المقدسة الهندوسية. ولقد وصلوا إلى نتيجة بأن مرض الإيدز ليس ببساطة قضية صحية بل أيضاً قضية اجتماعية واقتصادية. ولقد رأى الرهبان باعتبارهم زعماء روحيين في مجتمعاتهم أن دورهم هو تقوية مجتمعاتهم ولعب دور نشط في مكافحة مرض الإيدز.
>
> – لوري موند، سانغا ميتا، تايلاند

الذهاب من منزل إلى آخر بحثاً عن حلفاء: استخدام حملة ترشيح للتعرف على حلفاء محتملين لحقوق الإنسان.

العنف الأسري هو قضية تؤثر على حياة الرجال والنساء والأطفال ومع ذلك فإنه لا ينظر إليها كقضية تتعلق بالمرأة وحدها. وهناك مجموعة من الناس في جنوب إفريقيا تستخدم تكتيكاً فريداً لإشراك الرجال في كبح جماح العنف الأسري.

تسأل (حملة بطل كل يوم)، وهي جزء من مشروع خمسة من ستة في جنوب إفريقيا، النساء بالتعرف على الرجال ممن لهم مواقف إيجابية تجاه النساء، ثم تعمد إلى دعوة هؤلاء الرجال ليصبحوا مدافعين جدد عن حقوق المرأة.

ويعتبر معدل العنف ضد النساء في جنوب إفريقيا الأعلى بين جميع الدول التي لا تعاني من الحرب في العالم. وتظهر الأبحاث أن واحداً من بين كل ستة رجال هنا يقوم بارتكاب انتهاكات ضد النساء خلال حياته. ويستهدف مشروع خمسة من ستة الرجال الخمسة الآخرين ممن لا يرتكبون أية انتهاكات ضد النساء. وقام المشروع بتطوير (حملة بطل كل يوم) للعثور على هؤلاء الرجال وإشراكهم في النضال. ويذهب المتطوعون من منزل إلى منزل كي يطلبوا من النساء تقديم المعلومات حول الرجال الصالحين والإيجابيين الذين يعيشون هناك. وقد تم التعرف من خلال الترشيحات المرسلة بالبريد ومن خلال 50.000 استجابة على أفضل الآباء والأعمام والإخوة والأجداد والأصدقاء الذكور في كافة أرجاء البلاد. وتزين الأسماء ونماذج التوصيات الكنائس المحلية لتبث الوعي حول هذه الحملة ولتزيد من شعبيتها.

ويتم دعوة المتطوعين الذين تضمّهم لوائح الأسماء إلى اجتماعات تبحث (مشاكل المجتمع)، حيث يتم اختيارهم من الرجال من مختلف الأعمار والخبرات والطبقات الاجتماعية والأوضاع المالية. وتسلط هذه الاجتماعات الضوء على الحلول المتطورة التعاونية غير العنيفة لمشكلة العنف ضد النساء. وتساعد ورش العمل الإضافية الرجال على تفهم قوة العلاقات بين الجنسين وبناء احترام الذات والعثور على وسائل إيجابية للتعامل مع الأوضاع الأسرية الصعبة. وقال العديد من المشاركين أنهم لاحظوا حدوث تغيرات في مستوى الوعي فيما يتعلق بالعنف الأسري وبقدرتهم على مشاركة رجال آخرين في هذه المسألة. وبالنسبة للكثيرين، كانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدثون فيها عن هذه القضايا كما كانت النتيجة قوية.

فمن خلال التعرف على نماذج أدوار الذكور المحليين واحترامها، يستطيع مشروع خمسة من ستة التواصل مع شريحة عرضية من نماذج الدور الإيجابي للذكور داخل المجتمع، وإشراكهم في بحث الحلول، والتعرف عليها فيما يتعلق بالعنف الأسري، ورؤية أنها جزء أساسي لمشاكل أخرى تواجهها مجتمعاتهم.

وتساعد حملة الترشيح في التعرف على «الحلفاء المحتملين» المهتمين بقضية معينة، إلا أنهم غير مشاركين فيها بشكل فعال. إن من المحتمل أن لا يكونوا مشاركين بسبب عدم إدراكهم بتأثيرها عليهم، أو لأنهم لم تتح لهم الفرصة لأن يفعلوا ذلك، أو لأن المجتمع قد أبعدهم عن تلك المسألة.

وعندما يتمكن مشروع خمسة من ستة من التعرف على هؤلاء الحلفاء غير الناشطين، فإنه يعمل على مساعدة بعضهم كي يصبحوا حلفاء ناشطين بحيث يتنامى التأثير : إن هؤلاء الحلفاء الناشطين إذا ما تم تزويدهم بالأدوات والمعلومات يتحدثون لرجال آخرين مما يوجد حلفاء أكثر لحقوق المرأة.

من هم حلفاؤك غير الناشطين؟
ما هي التكتيكات التي يمكنك استخدامها لكسب دعمهم ومشاركتهم؟

بناء شبكات من خلال الرسائل عبر الهواتف النقالة: استخدام الرسائل القصيرة لبناء دوائر مناصرين لأنشطة حقوق الإنسان.

يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لخلق وعي حول حقوق الإنسان وتوظيف أعداد كبيرة من الناس، وبخاصة الشباب، لجعلهم مشاركين في حملات حقوق الإنسان.

تستخدم منظمة العفو الدولية – فرع هولندا تكنولوجيا الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة لاجتذاب أعضاء جدد وبخاصة الشباب وضمهم للمنظمة ولزيادة الوعي بحملتها ضد التعذيب وتشجيع الناس على التجاوب بسرعة لنداءات التحركات العاجلة. ولقد انضم أكثر من 500 عضو جديد كنتيجة مباشرة لرسائل عبر الهواتف النقالة، كما تجاوب أكثر من 5000 آخرين لنداءات التحركات العاجلة المرسلة عبر الهواتف النقالة.

ولقد تم تطوير هذا التكتيك في 2001 وذلك ضمن إطار حملة منظمة العفو الدولية ضد التعذيب. وعندما اقتضى الأمر القيام بخطوات فورية لحماية شخص ما من التعذيب، قام الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية بإرسال رسائل عبر الهواتف النقالة الخاصة بآلاف المشاركين. وقد تجاوب هؤلاء المشاركون الذين تبرعوا باشتراك مجاني وطوعي لحملة شبكة رسائل الهاتف النقال القصيرة (SMS) مع هذا النداء، حيث قامت المنظمة خلال ساعات قليلة من جمع «تواقيع» احتجاج ضد قضية تعذيب أو تهديد بالتعذيب. وقامت المنظمة بعدئذ بتمرير هذه الاحتجاجات عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني إلى السلطات المعنية.

وفيما يتعلق برجل تونسي كان الموضوع والمستفيد من «التحرك العاجل»، قامت منظمة العفو الدولية – فرع هولندا باستخدام تقنية على أكثر برامج التلفزيون شعبية التي تذاع ليلة السبت، بحيث تمكنت من الوصول إلى 2.5 مليون مشاهد. وقد تعلم المشاهدون بأن الإجراء العاجل يتم تلخيصه بمائة وستين حرفاً فقط في رسائل الهاتف النقال القصيرة. ولكي يتم التجاوب، كان يتعين على الناس الإجابة بكلمة (نعم) على رسالة هاتف نقال قصيرة وذلك على الرقم (4777). فبعد دقيقة واحدة يتلقى المشاركون رسالة أخرى تشكرهم وتبلغهم بعدد الأشخاص الذين بعثوا باحتجاج، كما تبلغهم رسالة لاحقة بنتيجة الحملة كإطلاق سراح الشخص المعني من التوقيف.

وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية نادراً ما تدعي مسؤوليتها المباشرة عن التحسينات التي تطرأ على أوضاع الناس الذين تتناولهم قضايا التحرك العاجل، إلا أن حوالي ثلث القضايا أحرزت نتائج ناجحة: إذ تم تخفيف أحكام بالإعدام وعاد إلى الظهور أشخاص كانت قد «اختفت» آثارهم، كما تم الإعلان عن مكان وجود أشخاص معتقلين. ولهذا فقد تضاءلت فرص حدوث تعذيب كما تحسنت احتمالات تلقي سجناء يعانون من مرض شديد للعناية الطبية.

وعلاوة على ذلك، فقد أقنعت الحملة العديد من الشباب – ربما يصل عددهم إلى الآلاف – بالانضمام إلى شبكة منظمة العفو الدولية الخاصة بالتحركات العاجلة.

وتوجه جميع الحملات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية رداً موجهاً إلى مكان ما في العالم حيث يوجد شخص ما يحتاج إلى مساعدة مستخدمة تحركات بسيطة يمكن لأعداد كبيرة من الناس المشاركة بها والشعور من خلالها بأنهم ينجزون شيئاً مختلفاً. وتعمل الحملات أيضاً على تثقيف الجمهور وبناء وعي عالمي حول انتهاكات حقوق الإنسان كالتعذيب. وقد ولّدت حملات الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة ردود فعل أسرع لمساعدة الضحية فيما وسعت في الوقت نفسه التأثير التعليمي لمنظمة العفو الدولية لتشمل دائرة مناصرين جديدة.

ولقد اجتذبت حملة الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة أعضاء جدد من الشباب انضموا إلى منظمة العفو الدولية بطريقة لم يتمكن غيرهم من خلالها أن يحذوا حذوهم في تجاوز الحدود والقيام بالتحرك العاجل. فالشباب هم الفئة الأكثر استخداماً والأكبر عدداً للهواتف النقالة، كما وأن الشباب هم الفئة التي ترغب منظمة العفو الدولية في الوصول إليهم. فمن خلال استخدام هذه الأداة الشعبية لثقافة الشباب تستقطب منظمة العفو الدولية ناشطين جدد من الشباب الذين سيزيدون من قوة شن حملاتها لفترة طويلة قادمة من الزمن.

تحويل سمات قوة الشرطة: تعليم ضباط الشرطة دورهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

تستخدم مجموعة برازيلية أسلوب التدريب الشامل لإقناع ضباط الشرطة بتحويل علاقاتهم مع المجتمعات التي يعملون فيها.

توفر برامج مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة (CAPEC) تدريباً لضباط الشرطة في البرازيل لمساعدتهم على تفهّم الدور الحيوي الذي يمكنهم أن يلعبوه كمدافعين عن حقوق الإنسان. ويؤكد هذا التدريب الذي يشمل مساقات مختلفة وواسعة حقوق الإنسان التي يتمتع بها كافة المواطنين بما في ذلك ضباط الشرطة أنفسهم. ويتم من خلال هذه العملية تحويل دور الشرطة بما يؤدي إلى علاقات أفضل مع المجتمع وإلى مشاركة مدنية أوسع.

وتنتشر الممارسات الوحشية وأعمال التعذيب انتشاراً واسعاً في البرازيل. ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن ضباط الشرطة يتلقون رواتب ضئيلة وأن الفساد أصبح منتشراً. إن هدف المركز هو إيجاد (أمن متفاعل)، حيث يتم تخطيط جهود الأمن العام وتنظيمها مع أعضاء المجتمع بحيث يتم توزيع المسؤوليات مما يؤدي إلى أداء أعمال شرطية تتجاوب بفعالية مع احتياجات المواطنين.

ويتم تنفيذ الدورات التدريبية على دفعات ثلاث تستمر كل منها يومين وذلك على مدى ستة أشهر. ولكي تصل رسالة المركز إلى أكبر عدد ممكن من الناس يطلب البرنامج من دوائر الشرطة التوصية بأسماء الضباط الذين يستطيعون مشاركة تجربتهم التدريبية مع آخرين لدى عودتهم إلى عملهم. ويشارك أفراد المجتمع في هذه الدورات جنباً إلى جنب مع الضباط.

وتركز تدريبات المركز على تبصير الضباط المكلفين بإنفاذ القانون بأهمية الدور الذي يقومون به في المجتمع وكيف يؤثر عملهم على حياة الأفراد والمجتمعات. ويستكشف الضباط ما يعتقدون ويشعرون به وكيفية ترتيب علاقاتهم مع غيرهم من البشر. ويعلمون أيضاً المزايا العديدة للأمن المتداخل، بما في ذلك الأعمال الشرطية الأكثر فعالية والأوضاع الأكثر أمناً بالنسبة للضباط.

ويستخدم المدربون العديد من القصص والتشبيهات والأمثلة المستقاة من تجارب الطلبة، بحيث يتم تسليط الضوء على التعليم لا الحكم على السلوك. وخلال هذا الحوار يشعر الضباط بأنهم موضع تقدير أثناء تعلمهم كيفية تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع.

ولقد تم استخدام أسلوب تدريب المركز في خمس وعشرين ولاية في البرازيل بمشاركة 30000 مشارك معظمهم من أفراد الشرطة المدنية والشرطة العسكرية والشرطة الاتحادية وشرطة السير وحرس البلديات، كما عمل برنامج المركز مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات.

إن تكتيك برنامج مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة هو برنامج مشوق، وبخاصة أنه معني بمجموعة مسؤولة عن ارتكاب الانتهاك أو السماح بحدوثه وتحويلهم إلى مدافعين عن حقوق الإنسان. إن هذه الطريق لا تسهم فقط في تقوية ثقافة حقوق الإنسان في البرازيل، بل تخفف أيضاً وبصورة مباشرة من الانتهاكات القائمة من خلال إيجاد بيئة مواتية تبحث فيها الشرطة والمجتمع عن حلول مشتركة للمشاكل التي يواجهونها.

> "من خلال التفاعل مع مجتمعاتهم يستطيع الضباط أن يصبحوا معلمين، وبخاصة للشبان والأطفال ممن لديهم أبطالاً قليلين أو نماذج أدوار جيدة.
>
> وهنالك حادث بارز وقع في إحدى ضواحي مدينة ماكابا وكان مؤثراً للغاية. كانت هذه الضاحية تعتبر خطيرة للغاية بسبب وجود عصابات شبان تقوم بتعذيب السكان المحليين. وعندما تم تأسيس الشرطة التفاعلية في الضاحية، تم تعيين نقيب في الشرطة العسكرية في المنطقة. وقد اكتشف هذا النقيب زعيم العصابة الرئيسية وأرسل له رسائل يدعوه فيها إلى القدوم للتحدث معه. وأخيراً جاء المراهق وبدأ الضابط ببناء علاقة معه باعتباره بالغاً راعياً للآخرين ومعلماً ونموذجاً رائعاً للدور.
>
> إن من الممكن أن لا يكون هذا الفتى قد مرّ بنموذج دور مماثل قبل هذا في حياته. واليوم أصبح هذا المراهق حليفاً للشرطة، كما وأنه ومن خلال زعامته يقوم آخرون كثيرون غيره بمساعدة الشرطة. لقد تفهم هذا الضابط أهمية وظيفته كمعلم وداعية للسلام وبأنه من خلال اقترابه أكثر من المجتمع الذي يعمل فيه، أصبح قادراً على إحداث تأثير.
>
> – روزا الميدا، البرازيل، مركز تقديم المشورة حول برامج تعليم المواطنة

ملاحظات

التعاون

التحالفات الجديدة- وبخاصة تلك المبرمة مع شركاء غير متوقعين – يمكنها أن تعزز الجهود التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان بوسائل غير متوقعة. اكتسب عدواً سابقاً لجانبك لتجد أنك لم تكتسب حليفاً فقط بل نقص أيضاً أحد خصومك. افتح قنوات اتصال كانت مقفلة لتقلل من إمكانية حدوث النزاعات والانتهاكات. قم ببناء علاقات مع مجموعات خارج قطاعك كي تضفي مصداقية على قضيتك وتجتذب جماهير جديدة. أعبر الحدود الدولية لتجد أنك تبني حلفاً أقوى وأكثر مرونة ولديه صبغة سياسية أكبر.

إن التعاون الاستراتيجي يمكن أن يجعل المدافعين أكثر استعداداً وأكثر قوة وأقوى تمثيلاً للمجتمعات التي يعملون على خدمتها. إن بإمكان هذا التعاون منحهم الشرعية في المسلك العادي وفي أجهزة الإعلام وفي الحكومة. فعندما يكون لدى المدافعين عن حقوق الإنسان صفوفاً من الحلفاء الأقوياء والمتنوعين ويتوقفوا عن العمل في عزلة، يصبح من الصعب أكثر مهاجمة عملهم.

بناء جبهة متحدة: بناء ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان في بلد ما للتحدث بصوت واحد ضد الانتهاكات.

عندما تعمل جماعات حقوق الإنسان معاً، فإن بإمكانها غالباً أن تحقق ما هو أكثر بكثير من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في البلد المعني مقارنةً بما تحققه الجماعات بمفردها. ويثبت المنسق الوطني لحقوق الإنسان في بيرو أن هذا ممكن حتى على نطاق واسع جداً.

إن المنسق الوطني لحقوق الإنسان هو ائتلاف يضم 63 جماعة من جماعات حقوق الإنسان المرموقة في بيرو. ولقد تمكنت الكوردينودورا (Coordindora)، التي شكلت في 1985، من البقاء بسبب قدرتها على توحيد المنظمات الأعضاء والتكيف مع بيئة سياسية متغيرة على الدوام. وقد عزز التمازج بين الأعضاء الريفيين والحضريين الشرعية التي تتمتع بها الجماعة في أنحاء البلاد وعلى النطاق الدولي، في حين أسهمت المشاركة البناءة من جانب موظفي الحكومة في زيادة قوتها كلاعب على الساحة السياسية.

وعقب الحكم العسكري للجنرال فرانسيسكو مورالیس وإطلاق الثورة المسلحة لجماعة الطريق المضيء، أصبحت جماعات حقوق الإنسان مغرقة بالفظائع المتزايدة. فخلال الفترة ما بين عامي 1983 و 1984 فقد 6000 من مواطني بيرو حياتهم نتيجة للعنف السياسي. وكان من الأمور الحيوية إيجاد مساحة للجماعات كي تتعاون بعيداً عن الدين والسياسة.

ويعود نجاح وقوة الائتلاف إلى عدد من العوامل بما في ذلك:

1. **المبادئ الواضحة للأداء الداخلي:** تقرر الائتلاف منذ اجتماعه الأول بأنه سيتعهد برفض العنف بكافة أشكاله والبقاء مستقلاً عن الأحزاب السياسية والحكومة والتمسك بالمجتمع الديمقراطي ومعارضة عقوبة الإعدام. ولا يسمح للمنظمات التي لا تلتزم بهذه المبادئ بالاشتراك في الائتلاف.
2. **اتخاذ القرارات بالإجماع:** توجد عملية اتخاذ القرارات شعوراً بالاتفاق المشتركة والتضامن. ويتعين أن تكون كافة الجماعات متفقة. وفيما تكون الجماعات في الائتلاف مختلفة الحجم وتأتي من مختلف أرجاء البلاد تتمتع كل جماعة بصوت متساوٍ عندما يتم طرح موضوع ما للتصويت ولدى تشكيل المجلس القومي الذي ينتخبه أعضاء الجمعية العامة.

3. **تمثيل المجموع**: تعطي العملية الداخلية للاختيار والاتفاق ممثل المنظمة شرعية على المستويين الداخلي والخارجي لهذا الشخص وللمنظمة. فعندما يتم اختيار شخص من جانب المنظمات الأعضاء للمشاركة في اجتماع دولي على سبيل المثال، يقوم هذا الشخص بالمشاركة ليس فقط بصفته ممثلاً للمنظمة التي يمثلها أو تمثلها بل بصفته ممثلاً عن المنسق الوطني أو الكورديندورا.

4. **الاتفاق على الأولويات التي سيجري تنفيذها معاً**: تجتمع المنظمات الأعضاء على هيئة جمعية عامة مرة كل سنتين، حيث تقرر منح الأولوية للموضوعات التي ستعالجها كائتلاف. ويتم تنفيذ العمل حول هذه الموضوعات بشكل جماعي وعلى المستوى القومي من جانب السكرتارية التنفيذية، وهو جهاز دائم يعمل على تنفيذ قرارات المجلس القومي والجمعية العامة. ويتم انتخاب السكرتارية التنفيذية لمدة عامين وتعمل كمتحدث رسمي للائتلاف، كما تعمل على تنظيم وتسهيل الاجتماعات وعلى تعبئة الأعضاء. ويقتصر عمل المنسق الوطني، الكورديندورا، على النشاطات المميزة عن تلك المطبقة من جانب منظمات الائتلاف والمتعلقة بقضايا الأولوية.

يعبئ المنسق الوطني الناس على أساس قومي بفعالية وكفاءة من خلال تنسيق جهوده، بحيث يكون له تأثير أكبر من تأثير المنظمات الفردية والائتلاف المؤقت. فعلى سبيل المثال، عندما هدد الرئيس البيروفي السابق، ألبرتو فوجيموري، بسحب مشاركته في نظام محكمة الدول الأميركية قام المنسق الوطني بتعبئة الناس عبر تلك البلاد خلال أسبوع واحد. وقد قامت جميع المنظمات الأعضاء بتوقيع بيان، كما بذلت تلك المنظمات جهوداً مناهضة لاقتراح الرئيس، فيما تمت تعبئة أكثر من 400 منظمة إضافية للعمل. وقد قامت كل منظمة بعدئذ باتخاذ خطوات داخل مجتمعها لبناء الدعم وإشراك الناس في التحدث علناً ضد الوضع. فلولا الموقف الواضح الذي وقفه المنسق الوطني ومصداقيته وتركيبته لم يكن بالإمكان تحقيق هذا. لقد تم إيجاد المنسق الوطني في ظل جو من العنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بحيث ظهر بأنه من الممكن تطبيق هذا التكتيك الخاص ببناء الائتلاف في ظل أوضاع تتسم بالعداء. ورغم ذلك، فإن النجاح الحقيقي الذي حققه الائتلاف مبني على ما هو أكثر بكثير من الحاجة للتجمع في وقت صعب للغاية. إن الأهداف الواضحة والإطار الصلب ومبادئ التعاون والموقف الواضح ضد العنف منحت المنظمة شرعية أكبر. ولقد حظيت هذه المبادئ بدعم المجتمع الدولي وعملت على تأكيد النجاح بعيد المدى الذي حققه الائتلاف.

حوار علني مع قوة الشرطة: إيجاد منبر علني طويل الأمد تستطيع من خلاله الشرطة والمواطنون العاديون العمل سوياً لوضع حد لمظالم انتهاكات حقوق الإنسان ولقضايا أخرى تؤثر على علاقات الشرطة بالمجتمع.

هناك نقطة احتكاك واحدة في العديد من المجتمعات وهي العلاقة بين قوة الشرطة والمدنيين. ويمكن أن تؤدي وسائل الاتصال الضعيفة إلى حدوث انتهاكات أو حلول وسط للأمان العام. ففي نيجيريا اكتشفت مجموعة طريقة مبتكرة لتجسير تلك الهوة.

توجد مؤسسة كلين (CLEEN)، وهي رسمياً مركز تعليم تطبيق القانون في نيجيريا، منابر عامة حيث يستطيع المواطنون والشرطة بحث اهتماماتهم وشكاويهم بشأن الجريمة وسلوك الشرطة.

ويمكن أن تجد المجتمعات وقوات الشرطة نفسها وقد انغمست في حلقة عقيمة من عدم الثقة. وهنالك قلق لدى أفراد المجتمع تجاه سوء سلوك ووحشية وفساد الشرطة. وفي المقابل، ترى الشرطة المجتمع بأنه عدواني وغير متعاون معها في التحقيقات التي تجريها

وفي نيجيريا، أسهم الهيكل المركزي للشرطة في نشوء هذه المشكلة، حيث يتم تطبيق مجموعة من جداول الأعمال والسياسات على البلد بأسره، مما يخلق فجوة ما بين أولويات تطبيق القانون لدى الشرطة واحتياجات المجتمعات المحلية.

وتبدأ (كلين) في تجسير هذه الفجوة من خلال إرسال رسائل إلى الحكومات المحلية واقتراح إنشاء منبر علني في مجتمعاتها. وتتابع الجماعة هذه الدعوة فقط إذا ما استجابت الحكومات المحلية وتم تأمين تعاون والتزام فرقة الشرطة المحلية. وتقوم (كلين) بعدئذ بتنظيم ورشة عمل مشتركة، حيث يتلقى أفراد الشرطة والمجتمع تدريباً على كيفية حل النزاعات، ويبحثون مع الشرطة ردود الفعل تجاه الشكاوى المحلية، كما يبحثون أيضاً كيف يمكن تطبيق برنامج (كلين) في المنطقة. وتسمح ورش العمل هذه لكل مجتمع بتشكيل برنامجه وفقاً لاحتياجاته. ويتم بعدئذ توظيف شخصين من كل مجتمع، على أساس الدوام الجزئي، لتنسيق المنابر لمدة عامين يتعين على المجتمع بعدها إيجاد وسيلة لمواصلة البرنامج بمفرده.

ويوفر تكتيك (كلين) لأفراد المجتمع ولضباط الشرطة بيئة آمنة يتمكن الجانبان فيها من تبادل همومهم والتغلب على العوائق الكبيرة التي توجدها البيروقراطية. ويكون لدى الطرفين، في ظل علاقة تشوبها احتمالات النزاع فرصة، كي يرى كل منهما الآخر بعيون أكثر إنسانية: أي رؤية شخص

يمكن التعاون معه بدلاً من منازعته. ويمكن لهذه العملية بمرور الوقت أن تكسر الحلقة العقيمة من عدم الثقة، ووضع أسس جديدة لتمكين الشرطة من القيام بدورها في خدمة المواطنين، وتمكين المواطنين من مساعدة رجال الشرطة في أداء واجباتهم. ويمكن لهذا أن يخفض من عنف الشرطة ومن الجريمة المدنية. وقد تم تطبيق البرنامج في أربع عشرة منطقة محلية حكومية منتقاة من ست أقاليم جغرافية في نيجيريا.

وحيث أن عدم الثقة وسوء التفاهم يخلقان احتكاكاً ما بين العديد من الجماعات، فإن بالإمكان استخدام هذا التكتيك في بناء علاقات أوثق بين جماعات أخرى متصارعة مثل الجماعات العرقية أو أصحاب الأعمال والمزارعين. إن أحد المخاطر المحتملة هو العاطفة والمرارة اللتان يمكن أن تحيطا بالقضايا الصعبة. ويتعين على الوسطاء أن يكونوا مستعدين للتعامل مع هذا والقيام بذلك على مدى فترة زمنية طويلة مناسبة. ويمكن لاجتماع يُعقد مرة واحدة أن يكون أقل تأثيراً من طريقة (كلين) الطويلة الأمد.

التعرف أكثر على حلفائك: التعرف على الحلفاء من أجل إقامة حوار بنّاء والحفاظ على علاقات تعاون.

أحياناً، توجد أجواء من عدم الثقة ليس فقط بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الخارجية بل أيضاً بين وداخل منظمات حقوق الإنسان نفسها. ففي منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا توجد جماعة تعمل عبر الحدود الدولية وعبر خطوط الشك الراسخة للتغلب على هذه المشكلة كي تقوم بالتعاون مع آخرين برصد أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة ونشر المعلومات بسرعة.

وتعمل رابطة حقوق الإنسان لمنطقة البحيرات العظمى (LDGL) كمجموعة مظلة للحفاظ على التحالف الذي يضم 27 منظمة عضو في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهي منطقة تسودها النزاعات. لقد عانت منطقة البحيرات العظمى طويلاً من العنف الناجم عن عدم الثقة والكراهية العرقية. وتعكس بعض المنظمات في المنطقة، بما في ذلك سبع جماعات تعنى بحقوق الإنسان، هذه الانقسامات، حيث تقوم باتخاذ الإجراءات نيابة عن مجموعة ضيقة من الأنصار المنتمين لجماعات عرقية.

إن عملية الرابطة المبنية على الحوار الدقيق والمنظم تعتمد على مبادئ ثقافة أوبونتو (Ubuntu) الإفريقية أي (الإنسانية) كقاعدة لتقريب تفاعلها إلى الناس المنحدرين من خلفيات وثقافات مختلفة، ومن أجل بناء حوار والتشارك في المعلومات.

وعندما تحدث انقسامات داخل رابطة حقوق الإنسان لمنطقة البحيرات العظمى، يحاول زعماء الرابطة تفهم المشاكل الكامنة المسببة للنزاع. إن باستطاعة هؤلاء تحديد حلفائهم المحتملين والتعريف عن أسلوب الحوار الذي ينطوي على الإمكانية الأقوى للحفاظ على علاقات مثمرة. وتختار الرابطة أفراداً للمشاركة في الحوار المبني على قدرتهم على بناء جسور الثقة والتعاون. وتختار الرابطة في كل ما تفعله لغة وخطوات تعزز مصداقيتها، حيث تؤكد بذلك لحلفائها الأعضاء بأنهم يتمتعون بالاحترام وأنه ستتم معالجة القضايا التي تقلقهم.

وتقوم الرابطة، قبل التعامل مع أية قضية ستتم معالجتها من جانب المنظمات الأعضاء وبخاصة القضايا المثيرة للنزاع، بالتعرف على المشكلة وعلى المجالات المحتملة للنزاع وعلى الهدف المنشود وعلى التحالفات الضرورية للوصول إليها، كما تتعرف الرابطة على الحلفاء غير الناشطين المحتملين وعلى الحلفاء الناشطين للمشاركة في الحوار.

ويعتبر الاحتكاك بين أعضاء أي تحالف أمراً طبيعياً وبخاصة التحالف الذي يعمل في منطقة تخيم عليها نزاعات كثيرة. وبدلاً من أن يكون الاحتكاك ناجماً عن خطأ ارتكبه «الناس الأشرار»، فإن هذا الاحتكاك يعكس إشارة إلى الحاجة إلى أنظمة حوار نشطة وحساسة. وقد بدأ جزء صعب من عمل الرابطة باكتساب تفاهم متبادل لخطواتها داخل الإقليم. وإذا لم يتم التوصل إلى إجماع خلال الاجتماع، تعمل الرابطة على إرسال ممثلين يعول عليهم وموثوق بهم من المنظمات الأعضاء إلى الأعضاء المترددين بغية التوصل إلى تفهم أفضل لوجهات النظر وتعزيز التضامن.

ومن خلال هذه العملية المستمرة للبناء والحفاظ على العلاقات، تمكنت الرابطة من تحقيق النجاح في إيجاد شبكة تضم المنظمات المختلفة في الإقليم وكسب ثقتها كي يتم رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشر المعلومات المتعلقة بها بسرعة.

إن من المهم من أجل تحقيق تطبيق ناجح للتكتيكات إيجاد آليات لتحديد مواقع الحلفاء قبل عقد اجتماعات للأعضاء أو الجماعات من أجل الحوار حول القضايا الشائكة. ويمكن تطبيق هذا التكتيك في ظل أوضاع أخرى تكون فيها جماعات حقوق الإنسان منقسمة على بعضها البعض، وتتنافس فيما بينها حول الموارد الشحيحة واستقطاب الاهتمام. وتعتبر الائتلافات تجمعات ضعيفة وتحتاج دوماً إلى حوار مستمر وإلى رعاية كي تواصل عملها بكفاءة ولكي تتمكن من البقاء معاً.

الرصد المكثف طويل الأمد: التعاقد مع شركات متعددة الجنسيات لرصد أوضاع العمالة داخل المصانع الموردة.

تدعو لجنة التحقق من مدونات قواعد سلوك الشركات (Coverco) الشركات متعددة الجنسيات إلى تحسين حقوق الإنسان من خلال المقارنة بين مدونات قواعد سلوك الشركات الخاصة بها والحقائق الملموسة على الأرض في المصانع التي تورد بضائعها فيما وراء البحار. وتجمع اللجنة المعلومات وتمحصها وتنشرها بصورة مستقلة كي تزيل أية ذرائع قد تحتمي بها الشركات التي لا تحترم حقوق الإنسان.

وتقوم اللجنة برصد مكثف طويل الأمد ومستقل لأوضاع العمالة في مصانع الملابس الغواتيمالية وصناعات التصدير الزراعية للتأكد من التزامها بمقاييس العمالة المعترف بها دوليا. إن اللجنة ، ومقرها غواتيمالا سيتي، هي منظمة رصد مستقلة تأسست عام 1997 على يد أعضاء في جماعات المجتمع المدني، وهي لا تعمل كمستشار للإدارة كما وأنها لا تقوم بدور المحامي عن العُمّال. وتعمل المنظمة أولاً على تأسيس علاقة مع إحدى الشركات (مثل ليز كليبورن Liz Claiborne)، ثم تقوم بالتفاوض معها حول اتفاقية تسمح بالدخول الكامل وغير المعلن إلى وحدة الإنتاج حيث تلتزم الشركة بدفع رسوم الخدمة. وتقوم المنظمة بشكل مستقل بنشر ما تتوصل إليهم من نتائج على موقعها على الإنترنت.

وبدلاً من القيام بزيارات قصيرة الأمد وتقديم تقارير عن كل زيارة، تحافظ اللجنة على وجود دائم لها في المصانع التي ترصدها خلال فترة تمتد لستة أشهر على الأقل. وتحاول (تصوير أفلام) تتناول العلاقات العمالية في وحدة الإنتاج بدلاً من التقاط صور منفردة. ويزور الراصدون المدربون المصانع عدة مرات في الشهر دون إعلان مسبق، حيث يقومون بمراجعة سجلات المصنع ودفع الإدارة لأن تشرح السياسة الرسمية فيما يتعلق بالقضايا التي تنشأ في حينه، كما يقومون بعمليات «تفتيش حسيّة» لوحدات الإنتاج، ويجتمعون مع العُمّال خلال ساعات العمل الاعتيادية وخارجها، ويحتفظون بخط هاتفي ساخن للتأكد من أن الموظفين لديهم الفرصة الكاملة للوصول إليهم. ويتم إجراء مقابلات شخصية باللغة الإسبانية حيث تبقى هذه المقابلات في إطار السرية المطلقة. وتضمن الشركة متعددة الجنسيات حرية الوصول إلى وحدة الإنتاج وملفات الموظفين وإلى الإدارة والعُمّال أيضاً.

ويبدأ الرصد «بتدقيق اجتماعي»، حيث يعمد الراصدون إلى وصف العلاقات العمالية في وحدة الإنتاج – بالتحقق مثلاً من وجود إجراء ظالم وحول ما إذا كان هذا

الإجراء فعالاً أم لا. ويتم توثيق أوضاع العمل بشكل دقيق، بما في ذلك وجود ومعالجة الكيماويات الصناعية وصيانة الحمامات وحرية الوصول إليها وتطبيق العناية الصحية والتزامها بالمقاييس الصحية وإجراءات السلامة.

ويقوم الراصدون بعدئذ بمراجعة وافية لسجلات الرواتب، ومدفوعات المزايا التي يتمتع بها العاملون، ومكافآت الإنتاج، والالتزام بأنظمة العمل الإضافي. ويقومون أيضاً بتفحص شكاوي العمال بعناية، والتأكد من أن تشمل كافة التقارير الملاحظات التي تبديها الإدارة، والتأشير على الأوضاع التي لا يمكن فيها إقامة الدليل على الشكاوى.

ولقد أدت نشاطات اللجنة في مجالي الرصد والتحقق إلى قيام الشركات بالطلب من الموردين إظهار التزامهم المنتظم بحقوق العُمّال. فعلى سبيل المثال، اشتكت قاصر تعمل لدى أحد موردي شركة ليز كليبورن بأن مديرها رفض السماح لها بالخروج من العمل مبكراً لحضور المدرسة وفقاً لما هو مطلوب بموجب القانون المحلي ومدونة السلوك الخاصة بالشركة. وعندما قامت اللجنة بتوثيق هذه المخالفة تدخلت شركة ليز كليبورن لدى الإدارة المحلية للتأكد من أن المدراء ملتزمون بهذا القانون. وقد أدى ذلك إلى قيام اللجنة بمراجعة ملفات جميع القصر الذي يعملون في المصنع. وقام المورد بعدئذ باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من أن هناك موافقة من أسر جميع القصّر العاملين في المصنع والالتزام بالقانون المحلي الذي يقتضي بأن لا يعمل القاصر لمدة تزيد عن 35 ساعة في الأسبوع.

ولقد أوردت اللجنة بعض المشاكل التي واجهتها عندما حاولت دخول مصانع الموردين وتردد بعض الموردين في تطبيق برامج العلاج التي تم التفاوض عليها مع الشركات متعددة الجنسيات. فقد رفض المدراء لدى شركة غاب (Gap) الموردة، مثلاً، السماح لفترة من الزمن لراصدي اللجنة بالتجول دون حراسة في وحدة الإنتاج أو التحدث دون رقابة مع العُمّال هناك.

وعلى الرغم من أن السجل هو بالكاد كامل، فقد أدى الفشل في تطبيق برامج العلاج إلى توبيخ أو إنهاء خدمات بعض المدراء. وقد تم إعادة العُمّال الذين تم تسريحهم بصورة غير قانونية إلى وظائفهم، كما تم تخفيض العمل الإضافي المبالغ به. وتمت أيضاً معالجة دفعات المزايا المالية الخاطئة.

ويتم تنفيذ أنواع مختلفة من الرصد في كافة أرجاء العالم بما في ذلك طرق المواجهة وتلك، التي تشبه ما تم في لجنة التحقق من مدونات قواعد سلوك الشركات، التي تتضمن العمل بالتعاون مع الشركات. وتستخدم اللجنة علاقة تعاون مع الشركات الدولية بدلاً من العلاقة العدائية فهي تتفاوض معهم لتمويل هذا البرنامج المستقل، تقوم بعدها وبأساليب مثيرة للاهتمام بدفع الرصد خطوة أخرى إلى الأمام تفوق الخطوات المعتادة. فهي توفر مكاناً آمناً يستطيع العُمّال من خلاله تقديم شكاواهم دون أن يخشوا من الانتقام، بحيث يشجعوهم على المشاركة في تحسين أوضاعهم العمالية. وتقوم أيضاً بتوظيف راصدين محليين يمكنهم تفهم الأوضاع المحلية والتواصل مع العُمّال بصورة أفضل من الأجانب. ولكي يتم تفعيل هذا التكتيك، فإن من الضروري الحصول على دعم العاملين والإدارة. فإذا ما أحرز هذا التكتيك النجاح، يساهم جميع حملة الأسهم، أي أصحاب المشروع، في خلق ثقافة الالتزام.

الحاكمية الذاتية التي تتجاوز الحدود الجغرافية: إيجاد جهاز انتقالي للدفاع عن حقوق السكان الأصليين وتعزيز تلك الحقوق.

يكون الحلفاء المحتملين في بعض الأحيان ظاهرين للعيان، إلا أن وسائل جمعهم معاً لا تبدو واضحة. لقد أسس شعب سآمي (Saami) الأصلي، الذي يعيش في أربعة بلدان في المنطقة القطبية الشمالية، أجهزة حكم تنسق مع بعضها البعض عبر الحدود للدفاع عن السياسات القومية المتضاربة حول حقوق الأقليات – وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الرعي التي تؤثر مباشرة على مسار حياتهم اليومية.

لقد انبثق (مجلس سآمي)، الذي تم تأسيسه عام 1956، من الحاجة للحفاظ على علاقات قوية عبر الحدود السياسية التي تقسم شعب سآمي في شمال اسكندنافيا، وذلك من أجل تعزيز التعاون والمحافظة على حقوقه باعتبارهم السكان الأصليين. ويدافع المجلس عن الحقوق في المنطقة التي عاش فيها شعب سآمي أكثر من عشرة آلاف سنة، وهي منطقة تمتد حالياً عبر أربعة أقطار هي النرويج والسويد وفنلندا وشبه جزيرة كولا الروسية.

ويتعامل أعضاء مجلس سآمي بشكل تقليدي مع المنظمات السآمية القومية في بلدانها الأم. وتقسم المقاعد الخمس عشرة في المجلس بشكل تناسبي بناءً على عدد سكان سآمي – البالغ عددهم الإجمالي 10,000 نسمة في الأقطار الأربعة. ولقد أعرب المجلس عن دعمه القوي لإيجاد برلمانات سآمية في الدول الاسكندنافية الأربع حيث تم تأسيس هذا البرلمان في فنلندا عام 1973 وفي النرويج والسويد عامي 1987 و 1993 على التوالي. ويعتبر كل برلمان جهازاً سياسياً مستقلاً ومنتخباً بطريقة ديمقراطية يعمل على التشاور مع البرلمان الوطني، في كل من الدول المعنية، حول القضايا موضع الاهتمام لدى السآميين. وبالرغم من أن البرلمانات السآمية لا تستطيع إقرار أي من تشريعاتها، إلا أن باستطاعتها أن تقوم بمبادرات أمام البرلمانات الوطنية.

ويمكن أن يعزى نجاح (مجلس سآمي) إلى قدرته على تنظيم شعبه في وقت واحد على المستويات المحلية والقومية والدولية. ويستطيع أعضاء المجلس بهذا الأسلوب توظيف وحدتهم عبر الحدود لبناء دوائر انتخابية والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات المحلية، بينما يقومون في الوقت نفسه بجذب منظمات محلية أصغر لاستقطاب الدعم لتنسيق أوسع للقضايا السآمية المتداخلة مع القضايا القومية. ومن بين الجهود التي تبذل حالياً جهود لوضع مسودة ميثاق نرويجي سآمي. ففي 2002، اتفقت الحكومات

والبرلمانات السآمية في النرويج والسويد وفنلندا على تأسيس (فريق خبراء) يتألف من أعضاء سآميين وغير سآميين لوضع مسودة ميثاق بحلول 2005. وسيتعامل الميثاق مع قضايا أساسية تتعلق بتقرير المصير وحقوق الأراضي وكذلك البيئة والتعاون بين الدول والبرلمانات السآمية والحفاظ على التراث الثقافي. إن إحدى المجالات الهامة موضع النظر هي حقوق الرعي عبر الحدود المشتركة لرعاة حيوان الرنّة الذي يمثل مصدراً أساسياً للعيش لدى شعب سآمي.

وبالإضافة لذلك، كان (مجلس سآمي) عملياً في تأسيس المنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية لدى الأمم المتحدة، كما لعب دوراً هاماً في إيجاد مقرر خاص حول حقوق الإنسان للسكان الأصليين تابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وباعتبار أن كلاً من الأجهزة السآمية السياسية المنفصلة للسآميين يعتبر أقلية في الوطن الأم، فإن هذه الأجهزة تتمتع بسلطة أقل في تشكيل السياسات التي تؤثر عليهم، إلا أنها تستطيع مجتمعة أن تكون مدافعاً أقوى بكثير عن حقوقها – مما يوفر مثالاً واضحاً لقيمة التعاون. ويعزز هذا أيضاً حقوق الإنسان على المستوى المحلي ويؤثر في الوقت نفسه على المؤسسات القومية والإقليمية والدولية. ويمكن لأشكال التعاون المماثلة أن تكون مؤثرة في ظل أوضاع أخرى، حيث تخترق قضايا حقوق الإنسان للجماعات المنتفعة الحدود الوطنية كلما تكررت القضية مرة تلو أخرى.

> “ إننا نحاول أن نوجد علاقة عمل جيدة مع حكومات الأوطان الأم وذلك على الرغم من أننا لا نسعى وراء الحلول الوسط فيما يتعلق بحقوقنا. إننا مستمرون في الحوار مع الحكومات كما وأننا حاولنا دائماً أن نكون أكثر اطلاعاً وعلى علم بالقضايا أكثر من رجال الحكومة الذين سنتفاوض معهم. ”
>
> – ماتياس اهرن، رئيس وحدة حقوق الإنسان، مجلس سآمي

تثقيف الجيل القادم: التعاون مع الحكومة لإدماج ثقافة حقوق الإنسان في مناهج المدارس الحكومية.

يمكن أن تكون المدارس الحكومية المجال الأهم لبناء ثقافة حقوق الإنسان. ففي ألبانيا، عملت مجموعة مع الحكومة لإعداد المواطنين لممارسة الديمقراطية خلال الفترة التي أعقبت تخلص ألبانيا من النظام الشيوعي.

قام المركز الألباني لحقوق الإنسان (ACHR) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الألبانية بإدخال تعليم حقوق الإنسان إلى جميع المدارس الحكومية في البلاد. لقد استغلت المجموعة الفترة الانتقالية التي أعقبت الحكم الشيوعي للتفاوض مع المسؤولين في الحكومة الديمقراطية الجديدة لإطلاق عملية طموحة وطويلة المدى لإعداد المواطنين الألبانيين الشباب للمشاركة الكاملة في ممارسة الديمقراطية.

وفي 1991، وبعد 45 عاماً من الدكتاتورية الشيوعية الانعزالية، واجهت ألبانيا عالماً جديداً من الإمكانيات الديمقراطية تعترضها جبال من المشاكل السياسية والاقتصادية المتوارثة وبنية تحتية مؤسسية هزيلة لمواجهتها. وللاستفادة القصوى من ديمقراطيتهم الجديدة، احتاج الألبانيون إلى نظام تعليمي يعمل على إعداد مواطنيهم كي يفكروا بجد وعلى تشجيعهم على المشاركة السياسية.

وقام المركز بإعداد خطة طموحة لإدماج تعليم حقوق الإنسان بالمنهاج الرسمي الخاص بجميع المدارس الحكومية في البلاد. ولقد استغل المركز اللحظة السياسية الفريدة التي وفرتها الفترة الانتقالية التي تلت الحقبة الشيوعية لتأمين الحصول على التزام خطي من وزارة التربية والتعليم والعلوم الألبانية بتطبيق مشروعات تعليم حقوق الإنسان في المدارس الحكومية.

وقد بدأ المركز بعدئذ بوضع مشروعات ريادية، حيث قام بعقد دورات تدريبية لمجموعة تأسيسية من المعلمين، واقتباس مواد تعليمية حول حقوق الإنسان لتطبيقها في الفصول الدراسية الألبانية، وإعداد كتب نشاط تتلائم مع كل مستوى من الفصول التعليمية. كما أوجد المركز مدارس ريادية حيث يساعد المدرسون والإداريون في تدريب جميع المدرسين الآخرين على حقوق الإنسان وتاريخها وعلى الآليات الدولية وعلى مناهج البحث الخاصة بحقوق الإنسان والنشاطات داخل وخارج الفصول الدراسية.

وبحلول نهاية العقد، كان المركز الألباني لحقوق الإنسان قد أعد مواد منهجية خاصة للعديد من الموضوعات تناسب كل فئة عمرية، كما درب آلاف المدرسين على

استخدام المواد، وأنشأ 42 مدرسة ريادية في جميع أنحاء البلاد، ووضع منهاجاً لمدارس المعلمين لإدماج تعليم حقوق الإنسان في مناهج إعداد المعلمين.

ولقد كان لدى المركز الألباني لحقوق الإنسان رؤية طموحة من أجل ألبانيا، كما استخدم فرصة سياسية لتحويل تلك الرؤية إلى واقع ملموس. فقد كانت الحكومة تمرّ بظرف انتقالي وكانت تتوق لأن تظهر للمجتمع الدولي التزامها بحقوق الإنسان. (قامت ألبانيا بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1993). ولقد عرض المركز على الحكومة وسيلة لإظهار هذا الالتزام والمساعدة على الوفاء بالالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية، بحيث تمكن من تأمين تعاونها كما حافظت هي على التسارع من خلال استقطاب الدعم الدولي ودعم الخبراء في حقل التعليم.

بناء القدرات

إن الموارد المتاحة للعاملين في مجال حقوق الإنسان هي دائماً موارد محدودة. إننا نحاول دائماً أن نعمل أكثر بموارد أقل – أي بأناس أقل وأموال أقل وفي وقت أقل مما نشعر بأننا فعلاً بحاجة إليه، إلا أن هناك مورداً هاماً واحداً متجدداً بالفعل هو مهاراتنا. فعندما نوسع من مهاراتنا ومهارات زملائنا وحتى نخرجها إلى المجتمع لمشاركة أناس جدد فيها، فإننا نكون قد حققنا شيئاً ما أكثر بموارد أقل نوعاً ما وبوقت أقصر بقليل. إن التكتيكات الواردة في هذا الجزء تعمل على بناء القدرات بطريقتين ضروريتين، فهي تمنح العاملين في مجال حقوق الإنسان المهارات التي يحتاجونها لإنجاز عملهم بشكل أفضل وبصورة أسرع، كما وأنها تمنح الناس القابعين اسمياً خارج مجالات حقوق الإنسان المهارات اللازمة لهم للنهوض بحقوق الإنسان.

تعزيز المهنية هو تعزيز لحقوق الإنسان: إيجاد منظمة مهنية توفر الدعم والتدريب لبناء المهنية لدى الموظفين المنوط بهم إنفاذ القانون.

في ليبيريا، أدرك الموظفون المنوط بهم إنفاذ القانون الحاجة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان في الوسط الذي يعملون فيه.

تعزز جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية (LINEA) الطابع المهني لدى الموظفين المنوط بهم إنفاذ القانون. وتعمل الجمعية على تحقيق التقدم من خلال المنظور القائل بإن ضباط إنفاذ القانون يجب أن يكونوا في مقدمة حماة حقوق الإنسان ومروجي تلك الحقوق وفقاً لما تنص عليه مدونات قواعد سلوك إنفاذ القانون والمبادئ الأخلاقية الخاصة بالشرطة. وتتحدى هذه المدونات الضباط بضرورة احترام الحقوق الدستورية التي تنص على توفير الحرية والمساواة والعدالة لجميع الناس. ولسوء الحظ، ونتيجة لعدم توفر التدريب وتفشي عدم الانضباط وسوء القيادة أو التلاعب السياسي، تصدر عن الموظفين المنوط بهم تطبيق القانون في أحيان كثيرة تصرفات غير مهنية تؤدي إلى انتهاكات في مجال حقوق الإنسان. ولقد تم تأسيس جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية لتلبية احتياجات ضباط الشرطة من التدريب والدفاع والمساعدة في إطار يجعلهم راغبين في الانضمام والمشاركة.

وفي سياق تشكيل الجمعية، قام الضباط المنوط بهم إنفاذ القانون بدعوة رؤساء دوائر ووكالات إنفاذ القانون في القطاعين الخاص والعام إلى الانضمام وتشكيل لجنة تنظيمية قامت بوضع النظام الأساسي للجمعية وتعيين أعضاء مجلس إدارتها. وحضر عملية إطلاق الجمعية وزير العدل مما أضفى عليها المزيد من الشرعية. وقامت الجمعية منذ ذلك التاريخ بتقديم خدمات واسعة متنوعة لأعضائها، بما في ذلك التدريب على أساليب التحقيق والأعمال الشرطية وعلى القيادة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الآليات الضرورية لتعزيز تنفيذ المعايير المهنية مثل أساليب التظلم. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الجمعية على الوصول إلى ما هو أبعد من شبكة إنفاذ القانون حيث تعمل بالتضامن مع المجتمعات والمنظمات على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيريا.

ويقوم الأعضاء باستثمار شخصي في المنظمة من خلال دفع المستحقات. ولقد نمت جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية لتصبح شبكة تضم أكثر من 500 موظف يعملون على إنفاذ القانون، ويمثلون حوالي 20 في المئة من قوة الشرطة بالإضافة إلى أعضاء كثيرين

من مؤسسات إنفاذ القانون الأخرى. ولقد قام مركز الجمعية الخاص بأبحاث العدالة الجنائية والتعليم بتوفير التدريب على القيادة وحقوق الإنسان لمائتين وثلاثة وعشرين من كبار الضباط المنوط بهم إنفاذ القانون، كما قام بتنظيم ورشة عمل لتدريب المدربين وأخصائيي المناهج لدى وكالات إنفاذ القانون وورشة أخرى للتطوير ووضع السياسات للمخططين والإداريين العاملين في مجال إنفاذ القانون.

وتقوم الجمعية باستضافة المناسبات الاجتماعية السنوية التي تقوي الروابط بين الأعضاء وأسرهم، كما تستضيف ندوات عامة لبناء العلاقات بين تنفيذ القانون والمجتمعات. وتقوم أيضاً بتوفير الخدمات المستمرة التي يستفيد منها موظفو إنفاذ القانون، بما في ذلك الشهادات التي تُمنح مقابل الاشتراك في ورش العمل التدريبية، والتي قد تساعدهم في الحصول على ترقيات وتدعم مطالبهم في تحقيق التقدم داخل تنظيمات إنفاذ القانون. وتقدم الجمعية كذلك المساعدة وبعض الحماية ضد المشاكل المهنية كإنهاء الخدمة وتوجيه التهم الظالمة لهم، كما تقدم بعض المساعدة لدى مواجهة المشاكل الشخصية كالإعسار المادي لدى حدوث حالة وفاة داخل الأسرة.

لقد قدمت العديد من المنظمات برامج تدريبية للموظفين المناط بهم إنفاذ القانون. ويتطلب أسلوب جمعية إنفاذ القانون الوطنية الليبيرية بصفتها منظمة مهنية، استثمار الوقت والمال والجهد من جانب ضباط الشرطة أنفسهم مما يضيف حافزاً آخر باتجاه السلوك المهني، وهو سلوك يظهر احترام حقوق الإنسان الذي يأتي من داخل المهنة لا من خارجها. إن هذه الحوافز مهمة لبناء القوة التنظيمية اللازمة لدعم موظفي إنفاذ القانون الذين يرغبون في تحسين سلوكم وتوفير القوة لتغيير سلوك أولئك الذين ينتهكون معايير السلوك المهني. وحيث إنهم هم المسؤولون عن إنفاذ القانون، يتمتع منظمو الجمعية بشكل خاص بتفهم عميق للتحديات التي يواجهها الموظفون المنوط بهم إنفاذ القانون وأشكال الدعم الذي يحتاجونه.

جعل النظام القانوني في متناول سكان المناطق الريفية: تدريب الزعماء المحليين كوسطاء وكموارد لحقوق الإنسان.

تكتيك

في الكثير من المناطق الريفية والقروية يكون الوصول إلى النظام القانوني وإلى خدمات حل النزاعات محدوداً للغاية. وتعمل مجموعة في أوغندا لتغيير هذه الأوضاع من خلال تدريب السكان المحليين لاكتساب مهارات الوساطة.

ففي أوغندا تقوم مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI) بتدريب الزعماء المحليين على مساعدة أعضاء المجتمع ممن لديهم شكاوى، وذلك بأسلوب يتجنب المشاكل والإحباطات الناجمة عن اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي. وتعمل المؤسسة على تعليم الزعماء كيفية تثقيف مجتمعاتهم فيما يتعلق بحقوقهم الدستورية وحقوقهم الإنسانية. وهي تمنحهم أيضاً مهارات شبه قانونية تمكنهم من تقديم الوساطة والاستشارات والمشورة، بحيث يستطيع المواطنون معالجة الانتهاكات وممارسة حقوقهم الإنسانية كاملة.

وهناك الكثير من سكان الريف في أوغندا ممن هم غير واعين لحقوقهم الدستورية الكاملة وماذا يمكنهم أن يفعلوا عندما تنتهك تلك الحقوق. كما وأنهم يعتقدون بأنه لا يمكنهم الوصول إلى النظام القانوني الموجود في المدينة، حيث إنه مرتفع التكاليف ويستخدم سلوكاً ولغة غير مألوفين لهم.

وتختار مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان مشاركين من بين من ظهرت لديهم مهارات قيادية، وممن يعتبرون شخصيات مهمة في مجتمعاتهم كالمعلمين ورجال الأعمال البارزين وكبار السن في المجتمع والعاملين في الحقل الطبي. ويستمر التدريب مدة أسبوع يتم خلاله تطبيق منهاج يعالج العمليات القانونية وأساليب المناقشة وطرق إيجاد شبكات اتصال. ويوفر التدريب للمشاركين أيضاً المهارات التي يحتاجونها لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. ويصبح بعض المتطوعين مسؤولين عن مجموعات معينة في المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن وغيرهم.

وعندما ينهي هؤلاء المتطوعون شبه القانونيين تدريبهم، يقومون بتحديد مراكز اجتماعات لمعالجة المشاكل بطرق يتم تحديدها لتناسب مجتمعاتهم، مما يشجع على اللجوء لحلول بديلة كالاستشارات والوساطة والعودة للمؤسسات التقليدية القائمة والمشورة الكتابية بحيث يمكن للناس تجنب تحديات تكاليف النظام القضائي الرسمي.

لقد قامت مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان حتى الآن بتدريب أكثر من 1,000 متطوع شبه قانوني كما قامت بنشر كتاب دليل مرجع العاملين بالقانون غير الرسميين (Paralegal Reference Handbook) وهو متوفر لدى المؤسسة.

ويعزز هذا التكتيك فرص الوصول إلى العدالة. وعندما، وفقاً لما يحدث في الكثير من الأحيان، تأتي الدعوة لحقوق الإنسان من خارج المجتمع، فإنها تخلق مدافعين محليين عن تلك الحقوق. إن مؤسسة ثونقباي ثونقباو (Thongbai Thongpao Foundation) في تايلند تقدم أيضاً ثقافة قانونية للمناطق الريفية، إلا أنها تركز أكثر على تثقيف أفراد المجتمع ممن قد يحتاجوا لخدمات قانونية بدلاً من تدريب الزعماء المحليين على توفير تلك الخدمات (انظر ص227). ويمكن استخدام طريقة مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان في التعامل مع أوضاع أخرى يكون فيها خيار اللجوء إلى القضاء غير متوفر للناس وحيث يكون زعماء المجتمع راغبين وقادرين على الاضطلاع بهذا الدور.

إن نجاح هذا التكتيك يعتمد على التأكيد بأن الزعماء الذين تم التعرف عليهم من الخارج لديهم السلطة المعنوية داخل مجتمعاتهم، وأنهم سيستخدمون تلك السلطة إلى جانب مهاراتهم الوساطية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التدريب قصير الأمد يحتاج إلى الاستكمال بالمتابعة والدعم طويلي الأمد.

هل هذا الأسلوب التكتيكي مطلوب في مجتمعك؟ من هم الزعماء المحليون الذين يمكن تدريبهم لتنفيذ هذا التكتيك؟

مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان كي يصبحوا أكثر فعالية: الاستفادة من متخصص في مجال الإعلام ومن أنظمة لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان للعمل بصورة أكثر فعالية.

يمكن للممارسين في مجال حقوق الإنسان في كثير من الأحيان الاستفادة من تكتيكات التقوية المؤسسية التي توفر مهارات جديدة أو تقنية أو أنظمة تنظيمية.

يركز مركز حقوق الإنسان في جامعة سراييفو على تحسين وصول المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المعلومات. لقد قام أعضاء المركز ببناء نظام معلومات قوي ودور مركزي للمتخصصين في مجال الإعلام. وقد سمح استخدام هذا النظام واستخدام مهارات المتخصص لموظفين آخرين في المركز بالتركيز بصورة أفضل وبشكل أكثر جدوى على صلب مهامهم البرامجية.

ويمكن أن يؤدي تأسيس مكتبة أو وحدة توثيق داخل منظمات حقوق الإنسان إلى مساعدة الموظفين على تسهيل تدفق المعلومات والتعامل مع الوثائق السرية وتسجيل تاريخ المنظمة وتحسين العمليات اليومية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا التكتيك: مشاركة أمين مكتبة ماهر أو متخصص في مجال الإعلام، وتوفير مساحة فعلية منظمة ومجموعة رئيسية من المواد، بالإضافة إلى برامج كمبيوتر وغيرها من تكنولوجيا المعلومات.

إن أمناء مكتبات حقوق الإنسان لديهم مهارات معينة لتوفير نظام لحقوق الإنسان، بما في ذلك معرفة التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوثيق. إن دور أمين المكتبة هو الحصول على المواد وتقييمها فيما يتعلق بالمهمة الأساسية للمنظمة وترتيبها كي يتم استخدامها بصورة فعالة ونشرها داخل المنظمة. إن هذا الدور الأخير يقتضي العمل بصورة وثيقة مع الموظفين لتصنيف المعلومات وإعطاء بعضها الأولوية.

إن من المهم أن تتوفر مساحات كافية لتنظيم المواد وتمكين الموظفين من التفاعل مع بعضهم البعض. ويتضمن مركز التوثيق كحد أدنى مساحة لاحتياجات مكتب أمين المكتبة، بما في ذلك وحدات كمبيوتر مرتبطة بشبكة ووحدات رفوف وأخرى للحفظ. وتعتمد مجموعة الكتب الأساسية وغيرها من المصادر على مهمة ووزن المنظمة. وبشكل عام فإنه يتعين على المنظمة أن تحاول إدراج المعلومات الضرورية في برامجها الحالية والمستقبلية.

وأخيراً فإنه يتعين أن تتوفر لمركز توثيق كفوء برامج الكمبيوتر المناسبة (للفهرسة والتصنيف والبيان ... الخ) واشتراك على شبكة الإنترنت تمكن أمين المكتبة من الحصول على المعلومات بحرية.

على الإنترنت

اقرأ المزيد عن هذا الموضوع في الكتاب العملي المتوفر على الموقع الإلكتروني: www.newtactcs.org تحت عنوان: أدوات للتحرك tools for Action .

إن عمل أمناء المكتبات في مركز حقوق الإنسان في سراييفو يسلط الضوء على ما يحتاجه المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم من معلومات، بما يسمح لهم أن يكونوا أكثر فعالية وذلك من خلال تحرير وقتهم وطاقاتهم. إن المركز واسع بما فيه الكفاية كما يتوفر له التمويل الجيد، إلا أن كل الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان تعتمد اليوم على الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الكاملة والدقيقة. فإذا ما توفرت لمنظمة ما الموارد الضرورية – حتى وإن كان ذلك مجرد موظف يعمل بنظام الدوام الجزئي أو متطوع مخلص لعمله – فإن باستطاعة ذلك المركز المساعدة في توفير الوصول إلى المعلومات. وقد يحتاج أمناء المكتبات والمتخصصون في مجال الإعلام أنفسهم إلى استخدام تكتيكات الإقناع من أجل إقناع المنظمة وأعضائها بأهمية العمل الذي قد يبدو للوهلة الأولى هامشياً بالنسبة للمهمة الأساسية.

“ ”

«لقد أعدت تكتيك مركز حقوق الإنسان، كما وأنني علمت فعلاً بأنه سيكون مفيداً. لقد أمضيت عدة ساعات أبحث هذا الموضوع مع الموظفة الإدارية. كانت المكتبة تغمرها الفوضى حيث أمضت الموظفة ثلاثة أشهر وهي تعالج الأمر بالطريقة الصحيحة لترتيب المكتبة. لقد كان ذلك عملاً كبيراً استنفذ من الموظفة الصيف بأكمله. إن هذا يساعدني كثيراً».

– بي بودروغي، مكتب الدفاع القانوني للأقليات القومية والعرقية، هنغاريا

تكتيك | **إذاعة حقوق الإنسان:** تدريب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على استخدام تكنولوجيا الفيديو لفضح تلك الانتهاكات.

يحتاج العاملون في مجال حقوق الإنسان غالباً إلى إخراج رسالتهم إلى جمهور أوسع. ويحتاج هذا بصورة أوسع في عصر التكنولوجيا المتقدمة، إلى الوصول إلى تكنولوجيا الفيديو والبث الإذاعي والتلفزيوني وإلى مهارات تتعلق بكيفية استخدامها.

تعمل مؤسسة الصندوق الأسود ومقرها هنغاريا ورومانيا على تحسين المواقف تجاه أقلية روما (Roma)، وذلك من خلال تدريب أفرادها على إنتاج البرامج التليفزيونية للقنوات المحلية. وتقوم المؤسسة بتشكيل فِرَق إنتاج وتدريبها على إنتاج أفلام الفيديو وتؤمن وقتاً لها على الهواء وتتأكد من تبادل تلك البرامج بين الفِرَق.

ومنذ 1997، قامت المؤسسة بتدريب ما يقارب من 150 شخصاً من أقلية روما في أثني عشر موقعاً داخل هنغاريا ورومانيا على وسائل إعلام المشاهدين بالقضايا التي تؤثر على مجتمعاتهم. وتعمل المؤسسة على اجتذاب الطلبات وتشكيل فِرَق مختلطة عرقياً تتألف الفرقة الواحدة منها من خمسة أشخاص. ويعمل الموظفون أولاً على بناء علاقات بين أعضاء الفريق، حيث يقومون بمناقشة وجهات النظر الفردية ومعالجة القضايا الحساسة التي سيتم طرحها في البرنامج. وتقوم الفِرَق بعد ذلك بتعليم أساسيات الإنتاج التلفزيوني والتشاور مع الخبراء حول قضايا الأقليات.

وخلال الأيام الثلاثة الأخيرة للتدريب، تقوم الفِرَق بإنتاج أول أفلامها. وتقدم مؤسسة الصندوق الأسود الكاميرات والأضواء والميكروفونات وغيرها من الأدوات الضرورية للعمل. وتواصل الفِرَق إنتاج برامج شهرية لدى محطاتها التلفزيونية المحلية من خلال العمل بصورة مستقلة مستخدمة مواردها الخاصة، في الوقت الذي تجري فيه المؤسسة مفاوضات لتأمين الوقت اللازم لإذاعة البرامج على الهواء. وتشرف مؤسسة الصندوق الأسود على الفِرَق وترصد نشاطها لمدة ستة أشهر عقب التدريب، فيما تتبادل الفِرَق فيما بينها أشرطة الفيديو التي يتم إنتاجها.

ولقد تفاوتت النتائج بين فِرَق الإنتاج، حيث تواصل عدة فرق البث بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون المحلية، فيما تستخدم الفِرَق الأخرى مهاراتها وأجهزتها لتسجيل نشاطات منظماتها.

ونظراً للنجاح الذي حققته هذه الطريقة، فقد افتتحت مؤسسة الصندوق الأسود مدرسة ناجحة مدة الدراسة فيها عام واحد لطلبة أقلية روما ممن لديهم الرغبة في أن يصبحوا مهنيين في مجال العمل التلفزيوني.

لقد ساعد برنامج مؤسسة الصندوق الأسود على تغيير النظرة تجاه الأقليات وأسلوب معاملتهم في الإقليم، بحيث قلل من التمييز والتحيز ضدهم. ففي هنغاريا ورومانيا يتم كثيراً عزل أقلية روما عن غالبية السكان، كما يتم التكتم على مشاكلهم. ولا تتوفر لديهم الحرية للوصول إلى الموارد التعليمية وغيرها التي يستخدمها عامة السكان. ولا يمنح برنامج مؤسسة الصندوق الأسود المشاركين فقط المهارات التي يحتاجونها للإدلاء بقصصهم – كأقلية روما – بل يتعداها بالمساعدة على بث تلك القصص عبر وسيلة يحتمل أن يشاهدها أغلبية السكان. إن هذا يساعد في بناء ثقافة تعمل فيها الأقليات والأغلبية معاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

توثيق التعذيب: إيجاد شبكة من المهنيين لتوثيق التعذيب ودعم الضحايا.

يعمل فريق كيني على إيجاد رابطة بين الأطباء والمحامين لفضح الانتهاكات التي ترتكبها وكالات تنفيذ القانون ولرفع درجة الوعي تجاه استخدام أساليب التعذيب.

إن الوحدة الطبية القانونية المستقلة (IMLU) هي منظمة غير حكومية مسجلة، وهي عبارة عن شبكة تضم الأطباء والمحامين الذين يقدمون خدمات للضحايا وأسرهم. وتشمل هذه الخدمات فحوصات مستقلة لما بعد الوفاة للوفيات التي يعتريها الشك لدى وكالات إنفاذ القانون، كما تشمل توثيق حالات التعذيب المشكوك بها والمساعدات الطبية والقانونية المقدمة للسجناء والناجين من التعذيب.

لقد قامت الوحدة في البداية بتنظيم شبكتها من خلال الاتصالات الجانبية التي استهدفت تشكيل لجان مهنية، وهي اللجنة الدائمة للجمعية الطبية الكينية لحقوق الإنسان ومجموعة من المحامين المتعاطفين مع الجهود المبذولة لإنهاء التعذيب. وعندما تم تشكيل اللجان قامت الوحدة الطبية القانونية المستقلة بتطوير ورش العمل القائمة لتعزيز قدرة العاملين في المجال الصحي والمحامين على التعامل مع التعذيب. ويتم تنظيم ورش العمل في كافة أنحاء البلاد بحيث تتم معالجة موضوعات مثل التعريف بحقوق الإنسان وبناء العلاقات مع دائرة السجون وتثقيف المهنيين وموظفي الحكومة فيما يتعلق بقوانين حقوق الإنسان وانتهاكاتها.

ولكي يتسنى الوصول إلى ضحايا التعذيب وأسرهم، تعمل الوحدة الطبية القانونية المستقلة على إيجاد علاقات لها صفة الشبكة مع الهيئات الدينية والمحامين والأطباء والمنظمات غير الحكومية في كافة أنحاء كينيا. ويمكن للزبائن المحليين طلب إجراء تشريح لأي من أعضاء الأسرة حيث يتم توثيق النتائج بدقة طبقاً للإرشادات الطبية والقانونية.

وتشجع الوحدة المستفيدين من خدماتها على المطالبة بتعويض قانوني لدى اكتشاف الدليل على حدوث جرائم التعذيب. وبالنسبة للمستفيدين الذين لا يستطيعون مالياً دفع تكاليف العون القانوني، فتتم إحالتهم إلى شبكة من المحامين والمنظمات غير الحكومية كي توفر لهم خدمات من أجل المصلحة العامة. إن هدفها هو ملاحقة قضايا المصلحة العامة التي تشكل سابقة ضد استخدام التعذيب وإرسال رسالة إلى مرتكبي جرائم التعذيب.

ونتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها الوحدة الطبية القانونية المستقلة لفضح جرائم التعذيب في كينيا، فقد تمت إحالة عدة قضايا إلى المحاكم مما أدى إلى تصاعد الاهتمام

بأوضاع ومعاملة السجناء. وعلاوة على ذلك تظهر سلطات السجون حالياً اهتماماً بأوضاع أفضل في السجون وذلك من خلال تقليص العقوبات الجسدية أو التعذيب، كما بدأ المزيد من موظفي الحكومة، منذ تولي الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في أواخر عام 2002، بالعمل مع الوحدة من أجل تحسين جهودهم في مجال حقوق الإنسان.

ومن خلال تنسيق شبكة مهنية وتدريب الأعضاء على توثيق التعذيب، قامت الوحدة بزيادة درجة الوعي تجاه التعذيب في كينيا مما أدى إلى حدوث ضغط متزايد على السلطات لمنعه. وتركز الشبكة أيضاً على رغبة بعض الأطباء والمحامين باستخدام مهاراتهم من أجل تعزيز حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية الدعم لإنهاء التعذيب في كافة أرجاء البلاد.

إلا أن هذا العمل لم يمض بدون تحديات فالطلب على خدمات الوحدة الطبية القانونية المستقلة يفوق القدرات المالية للوحدة لدعم الضحايا، كما وأن الضحايا في المناطق الريفية في كينيا كثيراً ما يواجهون تجاوباً بطيئاً من جانب محاميي الشبكة الذين يقطن معظمهم في نيروبي (العاصمة). لقد مرت الوحدة أيضاً بتجربة تدخل الشرطة وإرهابها أثناء محاولتها توثيق فحوصات تشريح الجثة. وفي مثل هذه الحالات تقوم الشبكة بالتعاون مع مؤسسات أخرى غير حكومية بنشر هذه القضايا من خلال بيانات صحفية تندد بالتدخل ومن خلال اتخاذ إجراء قانوني بحق الشرطة.

عيون وآذان حقوق الإنسان: تمكين المنظمات غير الحكومية من استخدام الفيديو في الدفاع عن حقوق الإنسان.

تخوّل منظمة (ويتنس) أو (الشاهد) (Witness) منظمات حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم إدراج الفيديو كأداة دفاع في مجال عملهم. ولقد تم استخدام أشرطة فيديو ويتنس وشركائها انطلاقاً مما توفره قوة الشهادات الشخصية والمبدأ القائل بأن صورة واحدة تساوي ألف كلمة حيث تم توظيفها:

- كدليل في الإجراءات القانونية؛
- تثبيت الادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- استكمال التقارير المكتوبة الموجهة إلى المنظمات الدولية والإقليمية التي توفر وزناً يعادل القرائن الرسمية حول أداء البلد في مجال حقوق الإنسان؛
- تحفيز التعليم الأساسي والتعبئة؛
- توفير المعلومات للنشرات الإخبارية؛
- تعزيز حقوق الإنسان عبر الإنترنت؛
- إنتاج أشرطة وثائقية لبثها في التلفزيون عبر العالم.

لقد أوجدت ويتنس، التي أنشئت عام 1992، واتخذت من مدينة نيويورك مقراً لها شراكات مع أكثر من 150 من الجماعات الموجودة في خمسين بلداً حول قضايا مختلفة تتراوح ما بين (التطهير الاجتماعي) لأطفال الشوارع في أميركا الوسطى، والانتهاك الجنسي للنساء والفتيات خلال الحرب الأهلية في سيراليون، وما بين معامل استغلال العمال في الولايات المتحدة، ومعاناة الأشخاص المشردين في بورما.

وتقوم (ويتنس) باختيار الشركاء الذين يسعون إلى بناء قدرة طويلة الأمد على استخدام الفيديو بشكل فعال والذين يسعون أيضاً إلى استثمار فرص حملات معينة حيث يمكن للفيديو ترجيح كفة ميزان النجاح أو الفشل. وعندما يتم تشكيل الشراكة، تقوم ويتنس بتزويد المجموعة بأجهزة الفيديو والتدريب عليها، تتبعها عقب ذلك بورش

العمل حول تقنيات الكاميرا، والتعليم المكثف حول استخدام الفيديو في مجال العمل الخاص بحقوق الإنسان، والتقييم المنظم لقياس الأشرطة، والمساعدة التي تعقب الإنتاج، والتغذية الراجعة البناءة لإيجاد أفلام وثائقية قوية.

وتعمل ويتنس وشركاؤها على شن حملات كسب تأييد بالفيديو حول ما تم جمعه من مواد، حيث تشمل هذه الحملات عناصر عديدة، بما في ذلك منصات للإذاعة والتوزيع والتعاون مع منظمات وشبكات أخرى، وعمليات فصل مستهدفة أمام حضور رئيسيين، وفرص للمشاهدين الأفراد لاتخاذ إجراء ما. وقد يكونوا مستهدفين كاستخدامهم للفيديو للتأثير على مجموعة صغيرة من صانعي القرار أو على نطاق واسع كمحاولة تعبئة الشباب حول قضية معينة. ويتم الاحتفاظ بالأشرطة في أرشيف ويتنس حيث تكون في متناول المجتمع الدولي باعتبارها مصدراً للمعلومات حول حقوق الإنسان.

وتعترف ويتنس، وطبقاً للمضمون المحلي، بحقيقة أن المدافع عن حقوق الإنسان يمكن حمايته أو تعريضه للخطر من خلال استخدام الكاميرا. وتستخدم ويتنس خبرة موظفيها وشركائهم في مساعدة الآخرين على وضع سياسات مناسبة وآمنة لأوضاعهم. وتؤكد أيضاً على أهمية الثقة بين الشخص الذي يقوم بالتصوير والشخص الذي يتم تصويره، كما وأنها تشرح بوضوح المخاطر والمزايا التي ينطوي عليها التحدث إلى الكاميرا.

الدليل المرئي يمكنه وقف الانتهاكات

جمع شركاء ويتنس إفادات وأنتجوا أشرطة فيديو قوية تم استخدامها بطرق عديدة. وكان أحد الاستخدامات الاستراتيجية والعملية للدفاع عن طريق الفيديو العمل الذي قامت به ويتنس مع مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية (MDRI) لتوثيق الأوضاع المؤسفة في أحد مستشفيات الأمراض النفسية في باراغواي.

" " جوليو وجورج هما ولدان مراهقان تم وضعهما في المستشفى بصحبة 458 شخصاً آخر – عراة داخل غرف صغيرة جرداء لا توجد فيها مراحيض. لقد كانت الغرف الصغيرة تعج بروائح البول والبراز في حين كانت الجدران ملطخة بالغائط. وكان الأولاد يمضون أربع ساعات تقريباً مرة كل يومين في حظيرة مكشوفة مليئة بالزبالة وحطام الزجاج.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2003، قامت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية بتقديم التماس عاجل للجنة حقوق الإنسان للدول الأميركية (IACHR) التابعة منظمة الدول الأميركية (OAS) طالبة التدخل نيابة عن الأطفال وغيرهم من نزلاء المستشفى.

وقد قدمت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية لقطة تم التقاطها على شريط فيديو، وأُعدت للبث بالاشتراك مع ويتنس وتم تركيبها طبقاً للمواد التي حددتها اتفاقيات دولية عديدة حول حقوق الإنسان والتزمت باراغواي بتطبيقها. وقد تم تقديمها ضمن هذا الإطار لحقوق الإنسان بحيث يمكن الجدال بأن المرضى لهم حق قانوني للتمتع بحقوقهم في الحياة والمعاملة الإنسانية. وفي معرض استخدام شريط الفيديو لصور تظهر بوضوح كيف فشلت باراغواي في الوفاء بالتزاماتها، أضاف هذا الشريط وجهاً إنسانياً إلى هذه القضية.

لقد أدى هذا إلى قيام لجنة حقوق الإنسان للدول الأميركية ولأول مرة بالموافقة على إجراءات عاجلة لحماية الحياة والكرامة الجسدية لنزلاء مؤسسات العلاج النفسي، وهي سابقة يمكن حالياً استخدامها في بلدان أخرى في الإقليم. وقامت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية وويتنس على التوالي بإثارة القضية لدى الرأي العام، وذلك من خلال بث شريط الفيديو على مواقعهما على شبكة الإنترنت ومن خلال التعاون مع شبكة سي.أن.أن. (CNN) الإسبانية حول قصة تستهدف المتابعة. ولقد قام رئيس باراغواي ووزير الصحة بزيارة المستشفى حيث تبع ذلك طرد مدير المستشفى من منصبه وتشكيل لجنة كانت مهمتها التحقيق في القضية.

ومن خلال فضح هذا الوضع أمام الرأي العام الأوسع، استرعت مؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية وويتنس الانتباه إلى الظروف المروعة التي تسود هذا المستشفى الخاص بالصحة العقلية والذي تديره الدولة، كما قامتا باستقطاب المزيد من الدعم من أجل التغيير. وقامت الصحافة أيضاً بلعب دور هام للغاية في عرض الأحداث مما ساعد على تحقيق تغيرات ملموسة.

وعلى الرغم من أن جناح جوليو وجورج ما زال في طور التجديد عندما تم إرسال النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب إلى المطبعة، إلا أن الاثنين لم يعودا محتجزين داخل غرف صغيرة، كما وأنهما أصبحا قادرين على الوصول إلى حمامات رشاشة (دوش) والحصول على ملابس بالإضافة إلى إشراف من جانب الممرضات على مدار الساعة. وتعمل وزارة الصحة الباراغوية مع منظمة الصحة للدول الأميركية (PAHO) على تعزيز تلاحم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية مع مجتمعاتهم.

إن التعاون بين ويتنس ومؤسسة حقوق الإعاقة العقلية الدولية أسفر عن نتائج غيرت النظام، إلا أن التحدي ما زال قائماً للتأكد من أن المدافعين عن حقوق الإنسان سيواصلون دفع الزخم الذي أوجده الفيديو وعمليات متابعة القضية للتحقق من أن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية يتمتعون بالدعم وبالخدمات الضرورية اللازمة لدمجهم بنجاح في مجتمعاتهم.

وفي الوقت الذي ركزت فيه هذه القضية على الأدلة المرئية القوية لحدوث الانتهاك، إلا أنه من المهم أن نلاحظ بأن شركاء ويتنس استخدموا الفيديو دون الاعتماد على مثل تلك الصور المزعجة. وقد أوجد العديد، على سبيل المثال أشرطة فيديو قوية من خلال جمع الإفادات وسرد القصص التي تتناول الأشخاص الذين تأثروا أكثر من غيرهم والتي قد يكون لها تأثير مساو في قوته داخل حملة حقوق الإنسان.

هل تحافظ الحكومة على وعودها؟ إيجاد شبكة من الراصدين المتطوعين لإقناع الحكومات المحلية والوطنية بالتمسك بالالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

في سلوفاكيا، يقوم فريق برصد مدى تمسك الحكومة بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يعمل على استخدام ما يكتشفه لإقناع الحكومة بالمحافظة على وعودها تلك.

طورت رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا (LHRA) شبكة تضم راصدين متطوعين لحقوق الإنسان داخل أقلية روما (Roma) السكانية، وذلك للتأكد من تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي. وكجزء من عملها لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، قامت سلوفاكيا بالمصادقة على عدد من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان بعد أن كانت هشة تجاه سجلها في مجالات تلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، يعطي دستور جمهورية السلوفاك الأولوية لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي يصادق عليها البرلمان ويصدرها كقانون بحيث تكون تلك المعاهدات متفوقة على القوانين المحلية.

ويساعد أسلوب الرابطة في الرصد على تجسير الهوة الفاصلة ما بين موقع حدوث الانتهاك والسياسات وما بين القوانين والمعاهدات التي تم وضعها لمنع أو وقف الانتهاكات. وفي كثير من الأحيان يحدث النقاش الوحيد حول تلك الانتهاكات والقوانين أو السياسات الموضوعة لمنعها، في المراتب العليا للمنابر الدبلوماسية والسياسية. وتوظف رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان أناساً من المحرومين من الحقوق السياسية للعمل كراصدين للحقوق السياسية. ويتعلم الراصدون في أحيان كثيرة لأول مرة أموراً تتعلق بحقوقهم الخاصة في ظل القانون الوطني والدولي، يقومون بعدها بالعمل مع الرابطة لوضع تلك الحقوق موضع التنفيذ – والتي خرجت إلى حيز الوجود في عواصم بعيدة – في بلدياتهم وفي مراكز الشرطة وفي مدارسهم وفي مجتمعاتهم. ويتم استخدام المعلومات المستقاة من الراصدين المحليين لعرض الحقيقة ومدى التأثير على الأرض الذي تحدثه القوانين الوطنية والدولية داخل البلاد.

ويجري توظيف راصدي روما (Roma) شفوياً. وتعمل الرابطة على تثقيفهم بشأن أدوات حقوق الإنسان ذات الصلة والسلطات الحكومية المسؤولة عن تطبيقها، ثم تقوم بالترتيبات الخاصة بعقد اجتماعات مع الشرطة ورؤساء البلديات وزعماء المجتمع وآخرين مما يوفر المزيد من الشرعية والسلطة لعمل الراصدين. وتتوزع الشبكة بين ثمانية

أقاليم بحيث يعمل المنسقون الإقليميون مع رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا لتوظيف الراصدين وتدريبهم (48 راصداً تقريباً في المجموع).

وعندما يصبح الراصدون جاهزين لأداء عملهم، يتم إصدار هوية تحمل اسم وشعار الرابطة لهم، كما يتم تزويدهم برسائل للتعريف بهم لدى تقديمها للسلطات المحلية. وعندما يحدث انتهاك مزعوم فإنهم يتوجهون للمجتمع كي يقوموا بجمع المعلومات من الضحايا ومن السلطات المعنية. وتركز عملية الرصد على عدد من القضايا، بما في ذلك التوظيف والأحوال المعيشية والعناية الصحية والمشاركة السياسية والعنف العنصري وحرية الوصول إلى المرافق والخدمات العامة.

ويعمل المكتب الوطني للرابطة على توحيد عمل جميع الراصدين وإخراجه على هيئة تقارير وطنية منتظمة، كما يقوم بإصدار دورية خاصة به. ونتيجة لهذا التكتيك الخاص بالرصد، تم فضح سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع على المستوى المحلي، كما بدأ المزيد من ضحايا الانتهاكات بالتقدم بالمزيد من الشكاوى. وقد قامت الحكومة مع مرور الوقت بتطبيق سياسات لمعالجة التمييز في مجالات التعليم والإسكان والتوظيف.

على الإنترنت

اقرأ المزيد حول هذا الموضوع في الكتاب العملي المتوفر على الموقع الإلكتروني: www.enwtactics,org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action.

إن التكتيك الذي تستخدمه الشبكة هو مزيج فريد من الضغط والترويج. فراصدو روما (Roma) يتعلمون ما يتعلق بحقوقهم مما يمنحهم القوة لاتخاذ إجراء ما. كما وأن رغبة الحكومة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جعل الإبلاغ عن أي انتهاك من القضايا الحساسة، الأمر الذي وفّر فرصة لزيادة التأثير الذي يحدثه عمل الراصدين. إن هذا التكتيك هو أيضاً تطبيق فريد للقانون الدولي فيما يتعلق بالحقائق اليومية للشعب، إذ إنه عزز القوة التي تؤثر في انتهاكات حقوق الإنسان لدى البلدان التي وقعت معاهدات دولية لحقوق الإنسان، والتي لديها اهتمام بالأسلوب الذي ينظر من خلاله المجتمع الدولي لسجل حقوق الإنسان في تلك الدول.

" إن تكتيكاتنا تجعل الحكومة السلوفاكية غير مرتاحة، كما وأننا عانينا في بعض الأحيان من اضطهاد موظفي الدولة. إلا أن هدفنا – وهو تأمين الاحترام للحقوق الأساسية للمواطنين – قد تم تحقيقه وتحولت الدولة إلى صديق لنا وفي بعض الأحيان إلى شريك لنا في هذا المجال. "

– كولومبس اغبوانوسي، رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا

الأطفال كمدافعين عن حقوق الطفل: منح الأطفال القوة من خلال تزويدهم بالمعلومات والمهارات والدعم للدفاع عن حقوقهم.

عندما يتم تزويد الأطفال بالمهارات وحرية الوصول إلى المعلومات المناسبة فإن بإمكان هؤلاء الأطفال الدفاع فعلياً وقانونياً عن حقوقهم.

ففي الهند تمكّن مجموعة المهتمين بشؤون الأطفال العاملين (CWC) (Concerned for Working Children) الأطفال من إيجاد هياكل تنظيمية رسمية كاتحادات العُمّال وأجهزة الحكم للدفاع عن حقوقهم الخاصة. وتقوي المجموعة من خلال هذا العمل قدرة الأطفال المشاركين – وعلى الأخص أولئك الذين يعملون أو من تم تهميشهم فعلاً – على اتخاذ القرار والحاكمية بشأن كافة القضايا التي تهمهم. إن المجموعة ما زالت تشارك في هذه القضية منذ 1980، وهي تعمل حالياً في خمس مناطق تابعة لمقاطعة كارناتاكا.

لقد أدت جهود المجموعة لتقوية الأطفال العاملين بصورة مبدئية إلى تشكيل اتحاد (بهيما سانغا) (Bhima Sangha)، وهو اتحاد تشكل من الأطفال العاملين وعلى أيديهم ويعمل من أجلهم. ويضم الاتحاد 13000 طفل في كارناتاكا، وهو شريك مهم في الأعمال التي تقوم بها المجموعة لتمكين الأطفال من لعب دور فاعل في مجال اتخاذ القرار والحاكمية. ومنذ تأسيس بهيما سانغا في 1990، قام الاتحاد بالدفاع بقوة عن حقوق الأطفال العاملين، كما وأنه مهتم بنفس القدر بتحسين نوعية الحياة المعيشية لأولياء أمورهم وللمجتمع ككل. فعلى المستويين الوطني والإقليمي قام اتحاد بهيما سانغا بمساعدة الأطفال العاملين الآخرين على تشكيل اتحاداتهم، كما وأنه كان عملياً في تشكيل الحركات الوطنية والدولية للأطفال العاملين.

لقد طالب الأطفال بدور رسمي في الحاكمية كي يتسنى لهم التأثير على البرامج والسياسات التي تؤثر عليهم. ولقد أدى ذلك إلى تشكيل ما سمي فيما بعد باسم ماكالا بانشيات (Makkala Panchayat) أو حكومة الأطفال التي يتم انتخابها من قِبَل أطفال المجتمع. وقام الأطفال بتصميم تركيبة تلك الحكومة وحددوا الهدف من تشكيلها وأسلوب قيادتها. وبما أن الأطفال أرادوا أن تكون لتلك الحكومة وضعها الرسمي لدى الحكومة المحلية أو البانشيات، فقد أوجدوا آلية لدمج حكومة الأطفال (Makkala Panchayat) بحكومة القرية، وذلك من خلال قوة منتدبة يرأسها وزير المنطقة. وتتألف القوة المنتدبة

من البالغين والأطفال. وتتم انتخابات حكومة الأطفال عن طريق الإدارة الرسمية للحكومة فيما يقوم سكرتير بانشيات بتكليف البالغين بمهام سكرتير بانشيات الأطفال.

وتمكّن مجموعة المهتمين بشؤون الأطفال العاملين الأطفال من تعلم المهارات كالبحوث والتوثيق والاتصالات والتفاوض والدفاع عن الحقوق. ويستخدم الأطفال المسرح وفن عرض التمثيل التشخيصي باستعمال أشكال من الجلد وغيره تمثل الأشخاص والأغاني والمطبوعات ومجلات الحائط والأدوات السمعية والبصرية لدعم مواقفهم ومبادئهم. ويقومون بالإفصاح عن أولوياتهم ودعم مطالبهم والدفاع عن التغيير. ولكي يحافظوا على علاقات جيدة مع الحكومة المحلية يعمد الأطفال إلى تجنب الانتماء السياسي وغيره من الانتماءات، إلا أنهم يشاركون بفعالية في المناقشات السياسية.

ومن خلال مشاركتهم المنظمة في الهياكل السياسية والحكومات المحلية، يصبح الأطفال أكثر وعياً كما وأنهم يجعلون الدولة موضع المساءلة. إن مشاركتهم في المجال السياسي، يجعل أيضاً المجموعات الأخرى المهمشة كالنساء والمجموعات العرقية قادرة على تغيير وضعها المباشر وعلى تقوية الديمقراطية.

ويشارك آلاف الأطفال حالياً في حكم قراهم، فيما أصبح البالغون الذين كانوا متنازعين تقليدياً وكانوا أصبحوا مدافعين عن حقوق الأطفال، وهم يرون وجود قيم في المشاركة الفعالة والمتساوية من جانب الأطفال، حيث أنهم رأوا أن تلك المشاركة وقد ترجمت إلى مزايا شاملة للمجتمع بأسره[1].

لقد كانت منظمات الأطفال قوية لدى قيامها بمعالجة سلسلة واسعة من القضايا على المستوى المحلي بما في ذلك مشاكل الماء والوقود والإسكان والتقاعد لكبار السن والمقعدين وعمالة الأطفال المستغلة والانتهاكات المادية وزواج الأطفال. ولقد ساهموا أيضاً بشكل فعال في السياسات حول الأطفال على مستوى الولاية والمستويين الوطني والدولي.

إن أساس عمل المهتمين بشؤون الأطفال العاملين هو تمكين الأطفال العاملين، بحيث يصبحوا خط الدفاع الأول عن أنفسهم وليشاركوا بأسلوب واع في كافة القرارات التي تتعلق بهم. لقد أظهرت المجموعة أن بالإمكان تخفيف الأوضاع المعيشية المزعجة والتحديات التي تواجه الأطفال، وذلك من خلال التعليم والتفويض ومشاركة البالغين. وتعمل المجموعة بالتناغم مع الحكومات المحلية والمجتمعات والأطفال العاملين أنفسهم، وذلك لتطبيق حلول مناسبة ناجعة وشاملة ومستدامة. وتكون النتيجة لذلك نوعية حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع يمكن تحقيقها من خلال مدخلات الأطفال أنفسهم.

(1) Journey in Children's Participation, Nandana Reddy and Kavita Ratna, the Concerned for Working Children, India 2002.

بناء الوعي

إن توعية الناس – جميع الناس – في مجتمع ما بحقوق الإنسان يمثل الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع يكن التقدير لتلك الحقوق. فعندما لا يعرف الناس حقوقهم، قد تصبح التصرفات التي تنطوي على انتهاكات من جانب الحكومة أو الطبقة الحاكمة أو غيرها من مصادر السلطة مقبولة أو محتملة أو يمكن غض النظر عنها. إن التكتيكات الواردة في هذا الجزء تعمل على بناء المفهوم الأوسع لحقوق الإنسان والقضايا الأكثر تحديداً فيما يتعلق بكيفية تطبيق تلك الحقوق على الأفراد والمجتمعات.

إن التحدي الذي تتم مواجهته في معظم الحالات المذكورة يتلخص في تمكين الناس من معرفة صلة حقوق الإنسان بحياتهم هم. وقد لا يشعر الناس في المجتمعات المعزولة بأن لهم حقوقاً وقد لا يعرف هؤلاء شيئاً عن المواثيق الدولية أو القوانين الوطنية أو أنهم قد لا يشعرون بأن هذه القوانين تنطبق عليهم. وبالمقابل فإن الناس في البلدان المتقدمة قد يعتقدون بأن كلمتي (حقوق الإنسان) والمفاهيم التي تنقلها هاتان الكلمتان هي من شأن الأمم الفقيرة التي تعيش في الأماكن النائية.

التعليم القانوني في المناطق الريفية: تعليم الناس في المناطق الريفية حقوقهم وإيجاد صلة بينهم وبين المحامين للدفاع عن تلك الحقوق.

في المجتمعات المعزولة جغرافياً – سواء نتيجة الثقافة أو العادات – قد يكون الافتقار إلى المعرفة العقبة الأكبر أمام ابتعاد الناس عن الاستفادة الكاملة من تلك الحقوق. وتجمع جماعة في تايلاند بين تعليم المجتمع – من خلال المشاهد التمثيلية أو الندوات – وحرية الوصول إلى النظام القانوني مما يضمن للناس بأن لا يكونوا فقط واعين بجميع حقوقهم بل والمطالبة بها بفعالية.

تستقطب مؤسسة ثونغباي ثونغباو (TTF) في تايلاند (Thongbai Thongpao Foundation) المساعدات القانونية المجانية لسكان الريف إلى جانب التدريب على حقوق الإنسان الأساسية والقوانين التي تؤثر على حياتهم اليومية. وفي الوقت الذي تتمتع به تايلاند بنمو اقتصادي سريع في حقبة التسعينات، كان الكثير من مستوى المعيشة المرتفع محصوراً في المدن بينما كان السكان الريفيون يعانون من التخلف الاقتصادي، كما وكان لديهم القليل من الوعي بالحقوق التي ضمنها لهم القانون التايلاندي الحديث، مما أبقاهم مكشوفين أمام أخطار الاستغلال من قِبَل المسؤولين الفاسدين والمرابين.

ويستهدف قانون ثونغباي ثونغباو الموجه للقرى المعلمين والطلاب وزعماء المجتمع والمزارعين الفقراء والنساء. وكان موظفو ثونغباي ثونغباو والمحامون المتطوعون يعقدون عادة ورشات عمل أسبوعية في نهاية كل أسبوع في القرى بناءً على طلب المزارعين الذين يواجهون مشاكل مع موظفي الدولة. وخلال يومين كاملين من التدريب يتعلم المشاركون ما يتعلق بالقانون الدستوري وحقوق الإنسان والزواج والقروض والرهونات وقانون العمل وغيره من القضايا القانونية التي هي موضع اهتمامهم. وتكمل عمليات وضع قضايا المحكمة في قالب مسرحي المحاضرات وحلقات النقاش.

ويتلقى المشاركون صوراً من بطاقات الهوية التي تحمل اسم وتوقيع محاميهم الشخصي بعد استكمالهم للدورة. وتحمل كل بطاقة في صفحتها الخلفية حقوق المتهمين: الحق في البقاء صامتين والحق في الحصول على مساعدة قانونية والحق في الاطلاع على التهم الموجهة إليهم والحق في الحصول على إفراج بالكفالة. ويتم عقب البرنامج تشكيل لجنة تضم ما بين خمسة وسبعة أعضاء في القرية للتأكد من اتباع قواعد حقوق الإنسان والمساعدة في تنظيم دورات.

وتعمل مؤسسة ثونغباي ثونغباو على تلقين القرويين معلومات عملية بدلاً من المفاهيم النظرية البعيدة والتي يمكن لهؤلاء استخدامها لتأكيد حقوقهم. ويجب أن لا يتم التقليل من أهمية

بطاقة العمل الممنوحة لكل شخص، فمعرفة أن هناك شخصاً يمكنك الاتصال به في حالة حدوث انتهاك لا يمنح فقط الشخص المعني دفعة نفسانية بل يمكنه أيضاً من إحباط الشخص الذي قد يعمد إلى انتهاك حقوقه بالدرجة الأولى.

ويمكن لهذا التكتيك أن يكون قيّماً في المناطق الريفية والنائية في كافة أنحاء العالم، حيث يكون الناس غير واعين لحقوقهم، ولا يشعرون بأنهم يتمتعون بحرية الوصول إلى النظام القضائي. ويوفر هذا التكتيك أيضاً إجراءً قانونياً يستطيع الضحايا اللجوء إليه في حال تعرضهم لانتهاك. وهنالك تكتيك مماثل في أوغندا يعمل على تثقيف الناس في المناطق البعيدة. حول حقوقهم وتوجد وسائل للتوسط (انظر ص 211).

ما هي (رموز السلطة) الأخرى (كبطاقات العمل التعريفية على سبيل المثال) التي قد تساعد الناس الذين لا يملكون هذه الوسيلة من ممارسة حقوقهم؟

المسرح يكسر حاجز الصمت: استخدام المسرح لكسر حاجز الصمت الذي يحيط بقضايا حقوق الإنسان الحساسة ويوفر ثقافة بالحقوق القانونية.

يقدم فريق في السنغال معلومات حول الحقوق القانونية إلى قطاع من قطاعات المجتمع الذي تم عزله ليس من خلال الجغرافيا بل بسبب العادات الثقافية.

تعمل مؤسسة الموارد الإفريقية للتنمية المتكاملة (RADI) على تثقيف النساء فيما يتعلق بالعنف الأسري وذلك من خلال اسكتشات مسرحية ومناقشات غير رسمية وشبه قانونية حول الموارد القانونية الدفاعية المتوفرة لهن. فمن خلال استعمال المسرح، تهدف المؤسسة إلى كسر حاجز الصمت الذي يحيط بالعنف الأسري في السنغال.

إن العنف الأسري، وبخاصة العنف ذو الطبيعة الجنسية، هو موضوع يعتبر التطرق إليه من المحرمات في السنغال، كما وأنه قلما يتم إبلاغ السلطات عنه. ففي بلد يعتنق فيه خمسة وتسعون في المئة من السكان السنغاليين الإسلام، وحيث يعتقد العديد من الناس أن الشريعة تسمح ببعض أشكال العنف الأسري احتاجت المؤسسة إلى إيجاد طريقة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالتشريعات التي تم إصدارها مؤخراً. وحيث أن الأمية متفشية، وبما أن المسرح واجه انتعاشاً ملموساً، اختارت المؤسسة المسرح كوسيلة لتعزيز قدرتها على الوصول إلى المشاهدين ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بقضايا العنف الأسري وجعل الناس على علم بالموارد المتاحة لهم.

وتستدعي المؤسسة ممثلين مشهورين يقومون بدورهم باختيار نساء من بين المشاهدين لمشاركتهم في اسكتشات مرتجلة تستغرق الواحدة منها عشر دقائق تعرض مشاهد من الانتهاكات الأسرية. ويكشف الأداء العفوي للنساء والمشاهدين تآلفهم مع تلك الأوضاع. وتبقى الاسكتشات غير محلولة كي تسمح للقانونيين غير الرسميين بتسهيل المناقشات حول العلاجات الممكنة والخيارات التي يمكن اللجوء إليها لمعالجة الأوضاع المتعلقة بالعنف الأسري. ويعمل القانوني غير الرسمي على التأكد من تقديم الموارد القانونية المتاحة والعقوبات الجزائية والمدنية للعنف.

وتركز المؤسسة على موردين ثقافيين هامين لدى استخدامها لتكتيكها هذا:

أولاً: أن المسرح أصبح أسلوباً مقبولاً بشكل واسع ومفهوماً من مفاهيم التعليم في السنغال. وثانياً: إن البرامج يتم تنظيمها حول التجمعات التقليدية غير الرسمية للنساء

المعروفة باسم مبوتايس (mbottayes)، والتي تضمن عادة حضوراً جيداً للغاية لدى عقد المناقشات الجماعية. وتقول المؤسسة أن معظم المشاركين في المسرح وجلسات النقاش لم يتعلموا فقط أكثر فيما يتعلق بحقوقهم بل قاموا أيضاً بتمرير تلك المعلومات إلى أعضاء الأسرة وإلى الأصدقاء.

لقد استخدمت مجموعات عديدة المسرح والأداء لتعزيز حقوق الإنسان إلا أن مؤسسة الموارد الإفريقية للتنمية المتكاملة تمزج القانون بالمسرح بطريقة فريدة. إن جزءاً من السبب الذي تنجح فيه المؤسسة في الوصول إلى المشاهدين هو أنها تستخدم الهياكل الاجتماعية القائمة للتجمعات غير الرسمية للنساء (مبوتايس). ويوفر الجانب المسرحي حافزاً آخر للمشاركة – فهو مسل – ويقدم للمشاركين غلافاً من الحماية التي تسهل الحديث دون أن يطلب منهم الخوض في الأوضاع الشخصية.

ما هي التقاليد الثقافية في مجتمعك التي تخلق عوائق أمام التحدث علناً بشأن قضايا معينة تتعلق بحقوق الإنسان؟

ما هي التقاليد الثقافية التي يمكن استخدامها للتغلب على العوائق وكسر حاجز الصمت؟

> إن عدد النساء اللواتي يقدمن أنفسهن للتنديد بقضايا العنف قد ازداد وحول نفس الموضوع أصبحت النساء في بعض الحالات يتركن (الزواج) ويسعون إلى إنهائه.
>
> – نائب المدعي العام للجمهورية، السنغال

إصلاح التقاليد: استخدام الفن في ربط حقوق الإنسان بالثقافة المحلية.

إن حقوق الإنسان قد تبدو وكأنها شيء تم فرضه من الخارج أو من الأعلى. وتعمل مؤسسة إقليمية لحقوق الإنسان قائمة في العالم العربي على تعزيز حقوق الإنسان من خلال إظهار نفسها على أنها أصبحت جزءاً من ثقافات الإقليم.

يستخدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مصر (CIHRS) الفن والأدب كي يعرض للناس أن حقوق الإنسان يتم الاحتفاء بها وكانت موضع احتفاء لفترات طويلة في الثقافات العربية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية تساند الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن كثيراً من تلك الدول ادعت منذئذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان بشكل عام باعتبارهم مفهوماً غربياً أكثر.

ويستخدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وسائل مختلفة لإيضاح جذور حقوق الإنسان في المجتمعات العربية الإسلامية – في فولكلورهم وآدابهم وأفلامهم. وتتم دعوة الفنانين، على سبيل المثال، إلى عروض أفلام شهرية حيث يناقش محاضرون ضيوف الأفلام في إطار حقوق الإنسان. ويكون مخرج الفيلم أو النقاد في كثير من الأحيان موجودين خلال عروض الأفلام. إن نادي السينما لحقوق الإنسان هو واحد من أولى التجارب من نوعها في العالم العربي.

وعلاوة على ذلك يقوم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بنشر سلسلة من الكتيبات بعنوان «حقوق الإنسان في الفن والأدب»، وهي منشورات تسلط الضوء على دور الفن والأدب في نشر مفاهيم حقوق الإنسان. ولقد قام المعهد حتى الآن بنشر عشرة كتيبات، كما وأنه يتم دائماً تشجيع الفنانين على تقديم تجاربهم المتعلقة بالقيم الإيجابية لحقوق الإنسان بأسلوب جذاب.

لقد نجح مركز القاهرة لحقوق الإنسان من خلال نادي السينما والكتيبات في بناء شبكة من الفنانين المهتمين بتعزيز حقوق الإنسان، حيث قام بتشجيعهم على إيجاد مشروعات تعزز حقوق الإنسان في المجتمع المعاصر. ويقوم المعهد على فترات باختيار موضوع أو قضية معينة حيث يعمل على التعرف على الوسيلة التي يمكن للطرق الفنية أن تلعبها، ومن ثم يعمل على الاتصال بأعضاء الشبكة ممن يستطيعون معالجة ذلك الموضوع بنجاح من خلال وسائل إعلام فنية مختلفة.

ومن خلال هذه الوسائل جميعها، أسهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في خلق وعي أكبر بعلاقة حقوق الإنسان بالثقافة في كل من مصر والعالم العربي.

ويستخدم المعهد الأفلام والفن والأدب لمساعدة الناس في كافة أنحاء الإقليم على المطالبة بملكيتهم لمبادئ حقوق الإنسان بحيث يندد بالمزاعم القائلة بأن حقوق الإنسان هي أجنبية المصدر، وبحيث يجعل من الممكن بناء قاعدة من الدعم الواسع لحركة حقوق الإنسان.

إن هذه الطريقة هي طريقة طويلة الأمد، كما وأنه من غير المحتمل أن تأتي بتغيرات سريعة في المجتمع، كما وأن من المحتمل جداً أن تجتذب أناساً يهوون الفن. ولكن إذا ما تم اختيار أمثلة ثقافية لها جذور عميقة – كالأمثلة التي يشعر الناس بأنهم مرتبطون بها مباشرة كالملاحم القومية وقصص الأطفال – فإنها سوف تصل إلى قطاع أكبر من الناس.

ويمكن أيضاً استخدام التقاليد الثقافية المحلية والأساطير والنصوص كأدوات تعليمية وأمثلة تم تفهمها كمبادئ لحقوق الإنسان. ويستخدم المعهد الدولي لتضامن النساء سيغي (SIGI) ومركزه الحالي كندا نموذجاً تعليمياً غير رسمي يساعد النساء المسلمات على التعرف بسهولة على المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان وذلك بتعابير ثقافية محلية. لقد قام SIGI بتطوير سلسلة من الكتيبات التي يمكن استخدامها في أي مكان تجتمع فيه النساء سواء في الأماكن العامة أو الخاصة. وتشجع هذه الكتيبات على عقد مناقشات حول مفاهيم حقوق الإنسان بأسلوب له علاقة بالحياة اليومية للنساء.

> تحتفي كل ثقافة بقيم العدالة والكرامة والحرية والمساواة. وتساعد الفنون والآداب على خلق ثقافة لحقوق الإنسان. إننا نقترب من قلوب الناس، لا عقولهم فقط، كي نجعلهم على دراية بحقوق الإنسان.
>
> – بهي الدين حسن – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر

طريقة جديدة لفهم العدالة الاجتماعية: تدريب المنظمات لوضع عملهم في مجال العدالة الاجتماعية في سياق مفهوم حقوق الإنسان، بحيث يوفر هذا مدافعين مسلحين بمجموعة جديدة من الأدوات وبإمكانية الوصول إلى تحالفات جديدة.

حيث إن الكثير من الناس في البلدان المتقدمة يرون اصطلاح «حقوق الإنسان» فقط من منظور العلاقة مع العالم النامي، لذا فإن المفاهيم والمُثُل العليا لحقوق الإنسان قد تبدو غريبة ومتباينة. إن هذا الموقف قد يؤدي إلى اغتباط ضار وهو ما تعمل مجموعة في الولايات المتحدة على مكافحته.

يتولى المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان (NCHRE) تدريب المنظمات في الولايات المتحدة على تأطير قضايا العدالة الاجتماعية كقضايا حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تعمل فيه عدة منظمات في الولايات المتحدة في مجال القضايا الاجتماعية، إلا أن القليل منها ينظر لعمله في إطار حقوق الإنسان.

ففي استفتاء أجراه المركز الوطني عام 1997، تبين أن 90 في المئة من الأميركيين لا يعلمون بوجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللتجاوب مع هذا القصور في الفهم لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة، أوجد المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان منهاجاً لتعليم حقوق الإنسان للمنظمات الريفية المعنية بالعدالة الاجتماعية.

ويعقد المركز أيضاً مؤتمرات واجتماعات ومناسبات اجتماعية، كما قام مؤخراً بتوزيع حوالي نصف مليون نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد المركز خلال الدورات التدريبية على الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان من خلال العرض بأن كل شخص معرض ليصبح إما منتهكاً لحقوق الإنسان أو ضحية لمثل هذا الانتهاك. ويقوم المركز أيضاً بتعليم الطرق التي يمكن من خلالها حماية حقوق الإنسان، وبخاصة من خلال التعليم المتعلق بالجوانب القانونية والفنية لحقوق الإنسان. ويقوم المدربون بعدئذ بالعمل مع المشاركين لتطوير خطط النشاط الخاص بحقوق الإنسان التي سيتم استخدامها في مجتمعاتهم.

ويأخذ المشاركون في الدورات التدريبية إلى منظماتهم الأفكار والمهارات التي تعلموها في ورش العمل مما يزيد من قدرة المركز على إيصال عمله للآخرين. ومنذ تأسيس المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان قام المركز بتدريب أكثر من 16,000 مدافع عن العدالة الاجتماعية على قضايا حقوق الإنسان. ولقد استخدمت بعض المجموعات

التي تم تدريبها إطار حقوق الإنسان لإدخال تغييرات إيجابية إلى مجتمعاتهم. فائتلاف مواطني جورجيا بشأن الجوع، على سبيل المثال، استخدم الدعاوى المبنية أسسها على حقوق الإنسان لإقناع مجلس الولاية التشريعي بإصدار أول زيادة لأدنى حد للأجور منذ ثلاثين عاماً.

ويواجه المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان (NCHRE) موقفاً سريع التفشي لدى الحكومة والرأي العام بأن مبادئ حقوق الإنسان ليست ذي صلة بواقع الولايات المتحدة وأن مشاكل حقوق الإنسان ليست موجودة هناك. ويوفر المركز لجماعات تكافح من أجل قضايا مثل الجوع والفقر والتشرد تكتيكاً جديداً. فعندما تبدأ هذه الجماعات بتأطير عملها بأسلوب جديد فإنها قد تتعرف على حلفاء جدد وقد تصبح قادرة على اجتذاب أناس آخرين نحو قضيتهم.

> ” “ هنالك مشاكل عنيدة في (الولايات المتحدة الأمريكية) كعدم توفر العناية الصحية والإصلاح الاجتماعي والعنصرية. ولا يوفر الدستور حماية كافية لهؤلاء المواطنين فيما يتعلق بهذه المجالات. إن خيارنا الوحيد هو التحول نحو الإطار العالمي لحقوق الإنسان، الذي يرفع تلك القضايا إلى المستوى الصحيح، والذي يغير طبيعة الحديث والسياسة في هذا البلد.
>
> – لورينا روس
> المركز الوطني لتعليم حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية

التعبير عن وجهة نظرك من خلال الخرائط: رسم الخرائط المرئية لإيجاد وعي عام، وممارسة الضغط من أجل التغيير في السياسات.

مهما كان الجمهور الذي تحاول الوصول إليه، فإن التذمر المرئي تجاه المشكلة التي تعالجها قد يمثل أحد الموجودات القوية جداً. لقد استخدمت حركة السلام الأخضر اللبنانية الخرائط بشكل فعال لتصور للناس المخاطر البيئية على طول الساحل اللبناني.

لقد قامت منظمة السلام الأخضر في لبنان (غرينبيس) بوضع خرائط تصور الانتهاكات البيئية على طول الساحل اللبناني، وذلك لتثقيف عامة الناس فيما يتعلق بمشكلة المخلفات الصناعية السامة، ولكي تمارس الضغط على الحكومة وإجبارها على وضع سياسات تعالج هذه المشكلة.

لقد ولّدت المنظمة اهتماماً عاماً هائلاً بالوضع البيئي للساحل اللبناني من خلال السفر إلى موقع جديد كل أسبوع على متن قارب مطاطي، مركزة جهودها على المناطق الساحلية المأهولة والمكتظة بالسكان، حيث سلطت الضوء على أكثر المشاكل البيئية سوءاً في كل موقع، وذلك من خلال استخدام برامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في إنتاج خريطة تتضمن نتائج الاختبارات. وقد تابع الجمهور التقدم الذي أحرزه قارب السلام الأخضر عبر التلفزيون والصحف وعلى موقع الحركة الإلكتروني، وحتى على طول الواجهة البحرية، حيث ألصقت الخرائط على الحائط خلال فترة الاختبار. ولقد ولّد التقدم الذي أحرزه القارب اهتماماً كبيراً وصل إلى حد الإثارة وتساؤل الناس: ما الذي سيكتشفونه في الموقع التالي؟ وفي نهاية الحملة كانت الخريطة نفسها عرضاً حياً للمواقع الملوثة بالسموم ولمدى المشاكل التي تمتد على طول الساحل.

استخدمت منظمة السلام الأخضر تكتيكات أخرى عديدة دعمتها بمشروع الخرائط. فقد قام أعضاء الحركة باستقطاب دعم السياسيين والوكالات الحكومية والسكان وأصحاب المشاريع على طول خط الساحل. وتم تعيين أحد موظفي الحركة للقيام بمهمة إبقاء وسائل الإعلام على علم بما يجري، وكذلك التأكد من أن التغطية كانت تتم في الوقت المناسب للحفاظ على اهتمام الجمهور. وقامت الحركة كذلك باستقطاب الاهتمام من خلال الإعلانات الإذاعية وكشوفات تقصّي الحقائق واليافطات المتحركة الضخمة وإعلان تلفزيوني بالرسوم المتحركة تظهر كلها الآثار طويلة الأمد التي تحدثها الملوثات.

لقد حولت منظمة السلام الأخضر في لبنان المعلومات الفنية الجافة إلى صورة أخاذة، حيث جعلت الحقائق مفهومة لدى العامة في الوقت الذي كانت فيه تعمل على اجتذاب اهتمامهم والحفاظ عليه فيما يتعلق بعملها، فيما كانت تحركهم في الوقت نفسه لاتخاذ الإجراءات الضرورية لعلاج المشكلة. لقد كانت مشكلة الانتهاكات البيئية تقبع في الخفاء إلى حد بعيد، بحيث كان الناس المتأثرون بها غير واعين لها. لقد ولّدت منظمة السلام الأخضر من خلال الكشف عن المشكلة قاعدة شعبية تعمل ضد تلك المشكلة. كان المفتاح لهذا النجاح الذي تمثل برفع درجة الوعي واستصدار القانون الجديد قوياً في مدى وصوله إلى الجماهير وفي تغطية وسائل الإعلام لجهود وضع الخرائط في الوقت الذي استقطبت فيه الحركة الدعم لإجراء تغييرات محددة في السياسة.

ويجري استخدام وضع الخرائط من خلال برامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم صورة لمشاكل إنسانية أخرى ومكافحتها كتهريب النساء والفتيات من أجل تجارة الجنس. ويمكن استخدام الخرائط لعرض حوادث تم الإبلاغ عنها وتتعلق بالتعذيب لدى دوائر الشرطة وعرض الفقر المنتشر من خلال عرض معدلات دخل الأسر في المنطقة أو رسم صورة تتعلق بالوصول (أو عدم الوصول) إلى خدمات حيوية من خلال إظهار مواقع الآبار والمستشفيات والمدارس المتوفرة. وعندما يصبح بإمكاننا رؤية مدى المشكلة فإننا نصبح مزودين بصورة أفضل بالأدوات التي تمكننا من التجاوب تجاه تلك المشكلة.

«إن صورة واحدة تساوي ألف كلمة»... كيف يمكنك استخدام الصور في الترويج لقضيتك؟

تفهم كيفية وصولنا إلى هنا وإلى أين نحن ماضون: استخدام القوة العاطفية لموقع تاريخي والقصص الشخصية لرفع درجة الوعي تجاه القضايا الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن باستطاعة القصص إعادة الحياة إلى قضايا جافة أو بعيدة ذات علاقة بحقوق الإنسان. ويستخدم متحف الشقق في مدينة نيويورك (The Tenement Museum) القصص المستقاة من الماضي لتوليد النقاش والوعي تجاه قضايا حقوق العُمّال الحالية.

فمن خلال إعادة تشكيل شقة من شقق عام 1897 ومتجر لحياكة الملابس، يجمع متحف الشقق للحي الشرقي السفلي ممثلين من قطاعات متصارعة في صناعة الألبسة لبحث ما يتوجب عمله – وعلى يد من – لمعالجة مشكلة «مصانع الشقاء» [المصانع التي تستغل العمال] المعروفة اليوم.

ويستعيد المتحف الشقق الواقعة في 97 شارع أورشارد حيث عاش أكثر من 7000 مهاجر من 20 دولة مختلفة ما بين عامي 1863 و 1935، كما يسرد قصص صراعاتهم في أميركا. ففي 1897 عمل هاريس وجيني ليفين اللذان هاجرا من بلونسك (وهي الآن في بولندا) لدى متجر للألبسة من داخل شقتهم التي تمثل المساحة التي تم فيها صياغة مصطلح «مصنع الشقاء» لأول مرة. ويوجد اليوم أكثر من 400 متجر للألبسة في الولايات المتحدة يعمل فيها أكثر من 15000 عامل مهاجر. وتصنف وزارة العمل الأميركية حوالي ثلاثة أرباع تلك المتاجر باعتبارها «مصانع شقاء»، إلا أن النقاش ما زال محتدماً حول ماذا تعني كلمة مصنع الشقاء، وماذا يتوجب عمله لمعالجة الانتهاكات العمالية، ومن هو المسؤول عنها.

لقد حول المتحف منزل أسرة ليفين إلى مركز يستطيع فيه العاملون في صناعة الألبسة تبادل الآراء حول كيفية حل المشاكل. لقد وجه المتحف الدعوة لحضور أول اجتماع له في 2002 إلى خليط غير عادي من المشاركين، بمن فيهم ممثلين عن منظمة هيومان رايتس ووتش (منظمة تراقب حقوق الإنسان) ويونايت (وهو اتحاد عُمّال الألبسة) ليفي وإيلين فيشر (وهي علامات تجارية خاصة بالملابس) وجمعية منتجي كنغز كاونتي وغيرهم. وقد استمع هؤلاء القادة الذين تم حشرهم في دائرة حميمة، والذين كثيراً ما يوصفون بأنهم قطاعات المعارضة لصناعة الملابس، كيف كانت هذه الأسرة تنام وتأكل وتربي أطفالها وتنتج آلاف قطع الملابس ضمن مساحة لا تتجاوز 325 قدماً مربعاً.

ومواكبة لهذا الاجتماع، عقدت المجموعة قمة استغرقت يوماً بأكمله لبحث المنظور الجديد الذي يمكن تحقيقه من خلال تفحص ماضي صناعة الألبسة والأفكار الجديدة التي اقترحتها للحيلولة دون تكرار أوضاع «مصانع الشقاء» في المستقبل. وقد استضاف المتحف منذ اجتماعه الأول في 2002 حوارات مماثلة جرت مع العشرات من مجموعات صناعة الألبسة.

على الإنترنت

اقرأ المزيد عن هذا الموضوع في دفتر الملاحظات التكتيكي المتوفر على الموقع الإلكتروني: www.newtactics.org تحت عنوان: أدوات للتحرك Tools for Action .

إن من المهم جداً وجود مسهّلين أقوياء وإقامة الحوار بدقة ليتحول الناس من ردود الفعل الشخصية إلى القضايا المدنية الأوسع، بحيث يمكنهم تقدير وسماع وجهات النظر المعارضة، وتكون لديهم الفرصة أيضاً لتبادل الآراء في إطار مجموعات صغيرة ومنابر كبيرة أيضاً.

“ ”

هؤلاء كانوا أناساً رفضوا الانضمام لبعضهم البعض ضمن ترتيبات أخرى، إلا أنهم وافقوا على الاجتماع معاً والتحدث في المتحف. لقد كان يتعين علينا التأكيد أن تفسيرنا للماضي سيكون من منظورات متعددة بحيث أثيرت قضايا من أجل البحث بدلاً من سرد قصة واحدة.

وبشكل عام قال لنا المشاركون بأنهم شعروا بالارتياح لدى اجتماعهم معاً في متحف تاريخي، وأنهم كانوا سيشعرون بعدم الارتياح في ظل ترتيبات أخرى. وقد وصف أحد المشاركين الاجتماع بقوله: إن البيئة هنا تجعل كل واحد يفقد توازنه قليلاً بأسلوب يفتح فعلاً أبواب النقاش. وهي توفر فرصة رائعة للنظر في كل تلك القضايا مجتمعة.

– ليز سيفيشنكو
متحف شقق الجانب الشرقي الأدنى (Lower East Side)
الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظات